شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

# ملحق بناء السَّلام في لبنان

العدد رقم 20، كانون الأول 2018

Issue nº 20, December 2018

## ملحق خاص

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

«عندما تكون الحياة حزينة، يمكن لابتسامة صديق أن تحوّل الأحزان إلى أمل في مستقبل أفضل» © عمل فني لطوني معلوف

03 أنا عائد إلى بلدي

04 اللجوء في عينيّ الناظر: تلقيّ الآخر وتكوين صورته

05 قصص سورية في الواقع اللبناني

06 النمطيّة في مجتمع الإنتماءات المتعددة

07 نظرية التطوّر

08 - 09 الدراما السوريّة: أملٌ في حزنٍ يتحدّى الحرب و«فرنغات» الرأسماليّة

10 أوجه التقاطع بين الإتجار بالأطفال ومخاطر التنبّي

12 في محطة الإنتظار نساء سوريات قررن قطع الطريق على الإنجاب

13 هل يمكن للرياضة المساعدة على توحيد اللبنانيين؟

14 ليكن السلام في مكانه

© مشهد من مسلسل «غداً نلتقي»

# الأسئلة المخاوف واجب انساني

لم يعلن وزير خارجية الفاتيكان عدم عودة اللاجئين السوريين الى بلادهم بشكل قطعي، كما يحلو للبعض أن يفسّر كلامه، لكنه قال إن المجتمع الدولي ليس في نيّة اعادتهم حالياً، خصوصاً أن المبادرة الروسية قد سقطت، ولم يعد لبنان يملك ورقة غير تلك العودة الخجولة التي يقودها المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم. وهي ان كانت تبدو متردّدة وخجولة، فإنها الوحيدة الممكنة والمتاحة حالياً، الى أن تنجلي ظروف المنطقة وتحل بعض العقد، لأن الملف سياسي اكثر منه انساني الطابع. لكنّ اتهام اطراف لبنانيين، مؤسسات الامم المتحدة بالتشجيع على عدم العودة، كلام في غير محله، اذ أن الأمن العام الذي ينسّق العودة حالياً، يواجه صعوبات جمّة، وتأخذ منه وقتاً طويلاً لدرس الاسماء والاتفاق عليها، وعدم ارسال اشخاص يمكن أن يتعرّضوا لخطر النظام. وهذا الأمر تقوم به الأمم المتحدة، إذ انها تشرح للعائدين ظروف العيش وتوافر مقومات هذا العيش من عدمها، وما اذا كانت العودة ستتم الى القرى نفسها، واذا كانت المنازل أو مراكز الإيواء متوافرة. وهذه الاسئلة – المخاوف في الوقت عينه – ليست سوى اقل الواجب الانساني لضمان الحياة لهؤلاء، الذين وإن كانوا يثقلون على لبنان، الاّ أن لهم حق العيش في ظروف انسانية بالحد الأدنى. ربما لا يطمح بعضهم الى رغد العيش، لكنهم لا يطلبون الموت، ولا العودة الثانية الى لبنان هرباً من عودة غير كريمة في وطنهم. توفير ظروف العودة ضرورية ولو تأخرت أشهراً قليلة... فقط.

**غسان حجار**
مدير تحرير صحيفة «النهار»

# سيادة الجمود

لتقلّد الدولة اللبنانية نفسها اليوم وساماً قليل المجد والمفخرة، لبراعتها في تفويت الفرص. إن الفرص الضائعة تشبه سلسلة مسبحة لا نهاية لها وبات أي استحقاق يُفوَّت، سواء أكان دستورياً أو يتعلق بالعمل الإداري الأساسي. فكأن البلاد كلّها جمدت في الفضاء والوقت في ظروف غامضة.

لقد بدّد لبنان سنتين كاملتين في البحث عن رئيس للجمهورية. وبالرغم من إجراء الانتخابات البرلمانية في أيار الماضي في ظل قانون انتخابي شائب، لا تزال الطبقة السياسية غير قادرة على تشكيل حكومة. وحتى لو رأت حكومة ما النور، فإن هيكلها القائم على توافق دائم سيجعلها مؤسسة مشلولة وعاجزة عن اتخاذ أي قرار.

كما ضيّع البلد الفرصة في الإدارة الفعّالة للنفايات المنزلية، فمنذ اندلاع الأزمة قبل عامين، لم يتم اتخاذ أي قرار ذي مصداقية بسبب تضارب المصالح. ويستند الحل الأسهل الوحيد المقترَح إلى مكبّات النفايات التي يتم التفاوض بضراوة بشأن توطينها مع زعماء المجتمعات المحلية.

كما تمّ اعتماد الحل الأكثر سهولة في ما يتعلق بانقطاع الكهرباء. بعد ما يقارب الثلاثين عاماً على انتهاء الحرب، لا يزال يتم تقنين الكهرباء على نطاق واسع ولم يتم اتخاذ قرار بشأن تركيب محطات جديدة أو حتى النظر في حلول أفضل كاستغلال الطاقة المتجدّدة (الطاقة الهيدروليكية أو الشمسية أو توربينات الرياح). وأخيراً، تمّ فرض حلّ جزئي ومنقوص يتمثّل باستئجار البواخر العالية التلويث لإنتاج الكهرباء، من دون إيجاد حلّ للمشكلة الأساسية.

وامتد عدم مبالاة السلطات العامة لتشمل مسألة اللاجئين السوريين. فبدلاً من تحديد أعداد اللاجئين بوضوح وإيوائهم على نحو ملائم في مخيمات محدّدة جغرافياً، فقد فضلّت التعاقد من الباطن مع المنظمات غير الحكومية ووكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ازداد الروتين الحكومي في ما يخصّ المستثمرين وغيرهم من السوريين الأثرياء الذين فضّلوا نقل أموالهم إلى بلدان أخرى.

وباختصار، من خلال الفرص الضائعة باستسهال الحلول المنقوصة والكسل المعمّم، تُظهر الطبقة السياسية اللبنانية درجة عالية من عدم النضج تدعو اللبنانيين إلى التساؤل اليوم عما إذا كان من غير اللائق الاستمرار سنة بعد سنة بالاحتفال آلياً باستقلال بلدهم.

**غابي نصر**
مدير تحرير الملاحق الخاصة
صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

**يصدر هذا الملحق عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.**

حقوق الطبع © 2018. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon) - مشروع «بناء السلام في لبنان».
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

# أنا عائد إلى بلدي

نصري الصايغ*

أنا عائد إلى بلدي. مشتاق إلى صباح الخير فيها. أحلم بأن أغفو وأنام تحت نجومها. مستعجل أن أسير حافياً على ترابها وشواطئها. أريد أن أعوض عن غيابي. لا أحد يعرف حجم حرماني. أود أن أعبط جدران بيتي. وأقرع بابه بصوتي الدامع: ها أنذا عدت يا بلدي.

تعبت من النزوح. يا لعذاباتي كلها. أبشعها، إشعاري بأني «ضيف» ثقيل، والضيف عادة ثقيل فكيف إذا كان بلا مأوى ولا مال ولا طعام ولا دواء ولا كتاب ولا ابتسامة؟ تحولت إقامتي أو إقامتنا إلى كابوس. أفقدونا أسماءنا الحقيقية. أحب أسماءنا. هي نحن. من دونها لا نعود نحن. صرنا أرقاماً تنعت بالنازحين. كان هذا التوصيف يهينني، ينتزع مني إنسانيتي. كنت أشعر أنني شيء ولست بشراً. شيء ينظر إليه بعدوانية، إلا أن قلة فهمتنا وعرفت كيف تتعاطى معنا، كمعذبين من معذبي هذه الأرض السائبة للعنف.

كنت في بلادي عائلة كبيرة. أين أبي؟ أين أمي؟ أين إخوتي؟ أين الجميع؟ لماذا لا أحد معي؟ أسأل عنهم بصمت العارف؟ لقد اغتالتهم الحرب على دفعات. لم يبق أحد يدعوني يا ابني، يا خيّي، يا سندي. ماتت هذه الأسماء والنعوت. صرنا عراة في عراء إنساني. تلك هي لعنة الحروب.

أنا عائد إلى بلادي، أولاً لأنها بلادي. ولا أحد يستطيع أن ينتزعها مني أو ينزعها عني. هي لي منذ ولادتي بل هي منذ أجدادي. وهي لي ولأولادي من بعد بلادي أمي وأنا عائد إلى حضن أمي...

تعبت من الشوق والحنين. أضناني الغياب القسري والتجول الصامت بين أزقة المخيمات، أرى البؤس والبؤساء. كل يوم كان بقامة جلجلة وبقياس آلام موجعة. لم أكن أفكر بالطعام عندنا. قليله كان يشبعنا. صرت هنا أبحث عن اللقمة والدواء والرغيف والكتاب والثياب. كانت أحلامي تعوض بؤس يقظتي. كنت أحلم دائماً ببلادي، بجبال أتسلقها، وأودية أنزلق فيها وشواطىء أغتسل بشمسها وموجها. هناك، كانت سعادتنا صغيرة، ولكنها كانت بحجم أحلام كبيرة. أحلام مثل أن نكبر ونتعلم ونتفوّق ونحب ونعشق وننجب. أحلام أن نتخصص ونصبح مهندسين وأطباء ومحامين ومدرسين وإداريين. البعض منا يتجرأ على الإبداع رسماً ونحتاً وموسيقى وشعراً ورواية ومسرحاً. كنا، عندنا، برغم كل المصاعب كائنات طبيعية، تعيش في بيوت متواضعة، مرتبة، حنونة، مشرعة نوافذها على الشمس والريح. كنا كائنات تجد وتتعب وتكد وتعيش بعرق جبينها عن جد، وتحلم بشهية النظر إلى الأمام وإلى فوق. صحيح كنا نتذمّر أحياناً كثيرة. بلادنا جميلة وكريمة ومعتقة بتاريخها، كان ينتابها كسل سياسي وهمود اجتماعي ونقصان بالحريات. ومع ذلك، لم يكن الأفق مسدوداً، كنا نحلم بأجنحة الطيور. ما أجمل أحلامنا هناك. ما أقسى كوابيسنا خارجها. كابوس التشرد، كابوس اليأس وفقدان الأمل، كابوس التسكع من أجل حفنة من المال أو الطعام أو كسرة من دواء. كابوس أن تغامر بالموت فتنتقل عبر قراصنة التهجير لتعبر بحاراً تقذفك جثة على شواطئها.

لعل أسوأ ما يتعرض له النازح ـ فقدان إيمانه بالإنسانية. لولا التفاتات الحد الأدنى. ما بين لبنان وسوريا مسافة ضوئية، برغم قصر المسافات. العودة، التي كنا نفكر فيها يومياً كانت تنأى عنا. استمع إلى مأساة سوريا اليومية فأنفجر غضباً واتلوى حزناً وأفيض صمتاً وكتماناً. ما الذي جلب على شعبي كل هذه الحروب؟ أي حرب هي هذه الحروب المتصلة؟ كم حجراً طُحن؟ كم بيتاً سجد وصار قبراً؟ كم قرية إمَّحت؟ كم أرضاً أُحرقت؟ كم شعوباً منا قُتلت؟ كم بشراً تشرد في فيافي الضياع والعذاب والانتظار؟

أحياناً، كنت أشك بعودتي، أو بعودتنا، فماذا تبقى لنا كي نعود؟ لم سنعود ومتى؟ لا صوت يعلو على صوت المدافع والراجمات والطائرات والصواريخ والأسلحة المحَّرمة. مراراً ندبتها وبكيتها وقلت: راحت سوريا. لم تعد سوريا سورية. إنحدرت إلى العصر الحجري. الشعب الذي كان طيباً وطبيعياً، صار عصياً على الفهم. تشظى حقداً. صار شعوباً وقبائل وفتناً. صارت سوريا تطرد أبناءها المسالمين وتستقبل الأعداء ـ وأعداء الأعداء، حروب إقليمية ودولية وداخلية. اختلط الدين بالسياسية والسياسة بالسلاح. ماتت الكلمات...يا الله، متى يتوقف نزيف الشعوب والهروب من بلادنا، حيث العذاب والتشرد والإذلال والتسوّل والموت في مراكب الإنتحار الجماعي غير الإختياري، وعبر البحار؟

أنا عائد إلى بلادي. يقال: تحسنت الأحوال. صرت أستيقظ في الصباحات على تفاؤل. أتقصى الأخبار، وأجد أن هناك بصيصاً صغيراً، أراه كبيراً. أحياناً كثيرة أصبنا بنكسات. لم تتوفر بعد ظروف العودة. صرنا ثقلاء جداً. أسمعونا كلمات نابية ومهينة. لا كرامة للإنسان إلا في بلاده.

أثناء إقامتي المهينة في مخيم النزوح عرفت أن بيتي، أو أن بيوتنا جميعاً، قد خرت ساجدة على ركامها. لا سماء لها. لا سماء فوقها. لا مساء يطمئنها. لا يؤمها غير نعيق الإهمال. هي شاهدة على العصر الهمجي. ترى، من اخترع الحروب؟ تباً له! الحروب، هي الخطيئة الأصلية التي ارتكبها الإنسان ولا يزال. أنا عائد غداً أو بعد غد أو بعد بعد غد. بل أنا عائد دائماً. لا أحد يستطيع أن ينتزع مني بلادي. من حق اللبناني أن يتذمر ولكن من واجبه الأخوي والإنساني أن يداري مشاعري.

نحن ثقل إضافي من المشكلات. صح. لم يكن ذلك خيارنا، هذه هي ضريبة الحروب على دول الجوار ومع ذلك، لا احمل ضغينة على لبنان. انه البلد الذي استقبلني وأواني وأعطاني الأمان. لا أستطيع إلا أن أشكره وأعتذر عمّا بدر إزاءه ـ إقتصاداً وبيئة وأمناً. ولا أنتظر منه إعتذاراً لأن بعضه مسّ مشاعرنا. الصفح المتبادل من شيم الكرام.

غدًا، إذ أعود إلى بلادي، أرى من أولى واجباتي، أن أقول للمؤسسات الإنسانية، شكراً. أن أكون إنساناً فقط بفضائل إنسانية وكل ما عدا ذلك، هو دون.

لن أسأل من سيستقبلنا في ديارنا؟ المقيمون هناك، في بلادنا، أهل واصدقاء ولو كنا مختلفين. لسنا كأسنان المشط. لسنا أسناناً أبداً. لقد علمتنا الحرب، أي خراب كان، أي قتل كان، أي دمار كان، أي توحش كان...السلام، هو رايتنا الآتية. لا قيمة في أي بلد، إن كان لا يعيش في سلام.

فسلام عليك يا سوريا ويا شعبها.

وسلام عليك يا لبنان ويا شعبه.

وإننا لعائدون.

* كاتب وصحافي

# اللجوء في عينيّ الناظر: تلقيّ الآخر وتكوين صورته

ربى الحلو*

نحن في صيف العام 1860، فرّ آلاف المدنيين من جبل لبنان طلبًا للجوء ليستقرّوا في دمشق عقب إندلاع حرب أهليّة دمويّة. وبالفعل تمّ منحهم جميعًا الحماية والمأوى في بيت المتصوف الأمير عبد القادر الجزائري. نُسرع بخطواتنا نحو المستقبل أنه يوم شتويّ بارد من العام 2017، نقف أمام قصر العدل في مدينة نيس الفرنسيّة دعمًا للمزارع سيدريك هيرو Cédric Herrou من منطقة وادي الرويا قرب حدود فرنسا الجنوبيّة مع إيطاليا. ذنب هيرو هو مساعدة لاجئين وتحويل مزرعته إلى ملجأ لكلّ مهاجر محتاج يقصده.

عند مراجعة تاريخ النزوح والذاكرة الجماعية للشعوب لا يكن ربط الحادثتين، فهما واقعتان مستقلتان تمامًا. لكن في الذاكرة الثقافيّة والروابط الإنسانيّة، يجمع التعاطف تجاه الآخرين والتضامن، هذين الرجلين رغم إنتمائهما إلى مراحل زمنيّة مختلفة: من القرن التاسع عشر حتّى القرن الحادي والعشرين؛ من جبال الألب الفرنسيّة وصولًا إلى ضواحي دمشق القديمة.

يحفل تاريخ الدراسات الثقافيّة بقضايا مماثلة لتلك القضيتين، وتتجذر أغلبها في المشهد الثقافي-الفكري وخاصّة من خلال التمثيل الإعلامي للحدث وكتابة ما نسميه «المسوّدات الأولى للتاريخ». فيما يتساءل البعض منا، ما الذي يثير سخط الرأيّ العام تجاه اللاجئين اليوم؟ ولماذا يتمّ تصويرهم وتمثيلهم إعلاميًا على كونهم تهديدًا للأمن القومي، عبئاً على الإقتصاد وسبباً للخوف لأنهم ينشرون الفقر والجريمة كما المرض؟ في الماضي حصدت التغطيات الإعلاميّة لقضايا اللاجئين في البلدان القائمة على حكم القانون والتي تتمتع بمستوى مرتفع نسبيًا من حريّة الرأي والتعبير على مستويات إستثنائيّة من التعاطف مع اللاجئين. وكان هذا متجذرًا في عمل مؤسّسات المجتمع الأهليّ من أجل نشر الوعي حول حاجاتهم وهم «يفرّون من الأنظمة القمعيّة» أو من «عنف عرقيّ وتطهير دينيّ أو عنصريّ» واستندت كلّ تلك التقارير إلى معاهدات وإتفاقيات دوليّة.

في حينه لم تعد رؤية واقع اللجوء تمامًا كما هي، ويتطلع الناس في أنحاء العالم إلى موضوع الهجرة بشكل مختلف.

## صورة «آخر» مغاير عنا

بالعودة إلى لبنان، غالبًا ما ننسى تأثير الأحداث التاريخيّة المأسويّة التي حدثت منذ القرن التاسع عشر حتّى يومنا هذا ولا نتعمق كفايةً في البحث بتأثيرها الثقافي والإجتماعي على الشعوب. لذلك، أيّ تحليل للتمثيل الإعلاميّ لقضايا اللجوء، يجب أن يأخذ في الإعتبار موجات الهجرة العديدة وتأثيرها على تشكيل هويّة المجتمع اللبناني بشكل عام، ووسائل الإعلام بوجه خاص. فيما يبقى الأهمّ وهو البحث في واقع التلقيّ الإجتماعي لكلّ تلك الأحداث والهجرات في لبنان. مثال على ذلك أزمة قديمة-مستجدة هي النزوح الداخلي في البلاد خلال الحرب الأهليّة (1975-1990) والتي لم يتمّ حلّها بالكامل بعد نحو 30 عامًا على انتهاء الحرب.

وربما وجب هنا ملاحظة نهج الخطاب الإعلامي في لبنان وتفكيك لغته التي تتأرجح بين التأييد من دون شرح أسباب الدعم أو في عبر لغة متحيّزة تعكس صورًا ومعاني ضمنيّة مبطّنة. لذلك نسأل هل تساهم وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام داعم أو ربما مناهض للجوء؟ هل خطابها هو نتيجة للموروثات المجتمعيّة المتراكمة؟

يحتلّ إنتاج المعنى واللغة حيّزًا أساسيًا في نهج الدراسات النقديّة-الثقافيّة ومنها علم التواصل، حيث جمع المعنى واللغة يُسهم في خلق سلطة كما في بناء فكرة أو تشكيل لأفكار ولمنتج يخضع للـ«تناص»، أيّ عمليّة انبثاق نصّ من نصّ آخر وعمليّة فهم واقع ما من خلال واقع آخر. في قضايا اللجوء مثلًا يخضع التحليل إلى تأثير الأحداث السابقة والموروثات الثقافيّة التي تشكّل الصورة والسرديّة الإعلاميّة. وبعيدًا عن تعميم رأينا على كافّة التغطيات، في حال حدوث خلّل ما على صعيد نظام اللّغة، يتمّ إنتاج صورة «آخر» مغاير عنا وقد لا «يبدو مثلنا» أو لا يشبهنا في ذهن المتلقي. هذه الدلالات الرمزيّة والتنميطيّة تصبح واقعًا عندما تنتشر بين الرأيّ العام، نتيجة استخدامها، تضمينها في النصوص وبثّها.

## نحن نعامل مثل الأجانب

خلال الحرب الأهليّة في لبنان، استضاف والد ألبير قيومجيان أقاربه الأرمن - اللبنانيين في منزله في حلب. بينما يجد ألبير قيومجيان نفسه اليوم لاجئاً في لبنان يعيش في شقّة صغيرة مع أقربائه، كما ورد في مقال نشر باللّغة الإنكليزيّة في العام 2015 على موقع The Armenite «الأرمني» والذي حمل عنوان «بين الترقّب والبؤس: اللاجئون الأرمن السوريون في لبنان[1]». ونستشرف، وحسب ما قاله قيومجيان، الصعوبات التي يتعرض لها الأرمن القادمون من سوريا إلى لبنان، يقول: «قد لا يملكون المال حاليًا، لكننا لا نطلب الكثير. في المقابل نحن نعامل مثل الأجانب». مع العلم أن الحضور الأرمني في لبنان هو من أحد أمثلة الإندماج الناجحة، فيما تُدرك قلّة قليلة من الناس أن الأرمن وصلوا إلى لبنان ضمن أربع موجات هجرة فريدة في التاريخ: ابتداءً من العام 1915 أيّ بعد الإبادة الجماعيّة التي تعرضوا لها خلال الحرب العالميّة الأولى؛ نقلت مجموعات من الأرمن من محافظة هاتاي في العام 1939 إلى بلدة عنجر البقاعيّة؛ موجات هجرة الأرمن-الفلسطينيين على أثر النكبة؛ أخيرًا وصول الأرمن السوريين من حلب كأغلبيّة ساحقة مع بدء الأزمة السورية الحاليّة.

وما يجدر ذكره أن التجربة الفلسطينية-الأرمنيّة في لبنان منذ العام 1948، متجذرّة ومتعدّدة المسارات، غير أن معظم الأرمن الفلسطينيين تأثرّوا أيضًا بتلك الصورة النمطيّة التي رافقت اللجوء الفلسطيني في لبنان. تلك التناقضات في التلقيّ وتكوين الصورة تتأطر في التباين الواضح لفكرة: «الأرمني الجيّد مقابل الفلسطيني السّيء». إذًا لماذا يُعامل ألبير قيومجيان مثل الـ«غريب»، هل هو إسقاط موروثات معيّنة أمّ لأنه مجرد نازح؟

منذ العام 2011، ومع تدفق أعداد اللاجئين السوريين إلى لبنان، تعاودنا تجارب الماضي من حروب وذاكرة هجرة ونزوح وكافّة المسارات والظواهر التي مرّرنا بها عبر خطاب إعلامي عالي النبرة في أغلب الأحيان، وعبر تغطيات إعلاميّة تُظهر لمن يحاول تفكيك خبايا حقلها المعرفيّ عبر مدلولات ثقافيّة لتحليل «سلطة» اللّغة ومعانيها كمرجعيّة لصيرورتها وصهر هويّة مقابل هويّة وتشكيل «الآخر»، عندها تصبح «عين الناظر» حاضرة في كلّ لحظة فتعيد تدفق بيانات الذاكرة كافّة في انتظام تام.

في مراجعة سريعة للتغطيات الإعلاميّة الخاصّة بالقصّص التي وصفت وجود اللاجئين كعبء إقتصادي كبير لا يمكن لبلد مثل لبنان تحمله، تبيّن لنا أنها استندت في معظمها إلى مصادر غير واضحة أو حتّى غير موثوقة. هذه الصورة السلبيّة هي معاكسة لأرقام قدمتها منظّمة العمل الدوليّة والأمّم المتحدّة والتي تذكر أن اللاجئين السوريين ينفقون نحو 1.5 مليار دولار سنويًا على السكن والغذاء والملبس وغيرها من الضروريات الحياتيّة[2].

في حين أن معظم المشاكل والأزمات التي واجهها لبنان خلال العقد الماضي على الأقلّ كانت إما نتيجة عدم كفاءة الإدارات الرسميّة في تنظيم شؤون البلد مثل غياب أو عدم تطبيق السياسات التنمويّة من جانب الحكومة المركزيّة، كما ترافق هذا الإهمال مع الأزمة العامة في منطقة الشرق الأوسط ومنها الحرب في سوريا.

أيّ وبخلاصة سريعة لا تُظهر الدراسات علاقة بين وجود اللاجئين في بلد معين مثل لبنان، وكثرة الأزمات الإقتصاديّة.

لنستعن بأهداف التنميّة المستدامة، وبخطة عمل «لن نترك أحد خلفنا»، نسأل ما هي السرديّات والقصّص التي تخلّف الإعلام عن تغطيتها؟ ما هو تأثير تاريخ الهجرات والنزوح على التغطيات؟ لنعد سؤال البداية مرّة أخرى: هل تساهم وسائل الإعلام في تغطية الحقائق وتؤثر فيها أمّ أن إنتاجها هو نتيجة واقع وموروثات ثقافيّة؟ أيّ أن الإعلام متلقٍ أيضًا لا فاعل؟ أين تكمن صور اللجوء في عين الناظر؟

لعل كلّ هذه الإجابات ليست حاضرة في أذهاننا وسنحتاج إلى المزيد من الوقت للعمل على فهمها. لكن قد يكون من المفيد البدء في الإعلام الذي يفيض تمثيلًا لقضايا اللجوء في مقابل إعلام يفتقر بثّه لواقع اللجوء عبر تغييّب التمثيل: في كلتا الحالتين النتيجة واحدة يختار المتلقي ما يتناسب مع حالته وفهمه للأمور من دون الحاجة إلى الغوص أكثر في معرفة الحقيقة. واقع التمثيل أو غيابه في الإعلام يؤدّي إلى ما يُسمى «إبادة رمزية» لكلّ ما لا يناسبنا أو «يشبهنا». إهمال الخطاب الإعلامي ولغته وعدم صقله، هو إهمال لفعل ولحركة، هو إهمال لشكل من أشكال الحياة وانتظامها.

لنتوقف هنا ولنسأل من جديد: ما هي معوقات الوصول إلى العدالة وتطبيق القانون؟ ما هو الميزان الأساسيّ لحقوق الإنسان وحريته؟ الجواب: التواصل، وفي غيابه لا مساواة، وإقصاء إجتماعي، و«آخر» مغاير عنا ولن يتوافق أبدًا مع تطلعاتنا.

* طالبة دكتوراه في جامعة إرفورت –إلمانيا، وأستاذة محاضرة في جامعة سيّدة اللويزة

(1) للمزيد من المعلومات يمكن قراءة المقال عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://thearmenite.com/2015/01/anticipation-misery-syrian-armenian-refugees-lebanon

(2) للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة مقال بشير الخوري باللّغة الإنكليزيّة ضمن ملحق بناء السلام الصادر في 6 آب 2017 وتحت عنوان The Economic Benefits of the Massive Presence of Syrian Refugees

# قصص سورية في الواقع اللبناني

**حسن الساحلي***

رغم الظروف الصعبة التي وجد الناشطون والفنانون السوريون أنفسهم ضمنها في لبنان منذ اندلاع الحرب السورية، تمكنوا خلال السنوات الماضية من تحقيق انجازات لا تحصى، إن كان ذلك على المستوى الفردي/المهني المتعلق بمجال تخصصهم، أو على المستوى العام المتفاعل مع الأزمات الإجتماعية المحيطة بهم. نقدم هنا أربعة نماذج لأفراد، يُخبر كل واحد منهم جزءاً من سيرته منذ انتقاله إلى لبنان حتى اليوم، يضيء فيها على التطورات التي مرت بها تجربته وكيفيّة تأقلمه مع الصعاب التي تواجه السوريين بشكل عام في لبنان.

## أويس مخللاتي

© من صفحة مخللاتي على فايسبوك

فعلياً لم يصبح أويس مخللاتي «ممثلاً تلفزيونياً» إلاّ بعد أشهر قليلة من مغادرته دمشق واستقراره في بيروت، حيث أتت تجربته في «الهيبة» لتجعله أحد الأسماء البارزة في مجال المسلسلات التلفزيونية. لكن أويس في الأصل ممثل مسرحي بارع، حتى لو أخذ التلفزيون اليوم أكثر وقته، فقد قدم خلال دراسته (المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق) مجموعة كبيرة من الأعمال على المسرح القومي مع فنانين مثل فايز قزق وأيمن زيدان وآخرين، وقد شارك في عملين مسرحيين في بيروت ( «فوق الصفر» لأسامة حلال و«تيكيكارديا» لجميل أرشيد).

لم يكن أويس غريباً عن بيروت في السابق، فقد زارها عشرات المرات قبل الحرب، بهدف السياحة أو مشاهدة المهرجانات الثقافية والمسرحية، وهو يعيش اليوم فترته الذهبية فيها. يقول لـ«ملحق بناء السلام»: الحب الذي أتلقاه من الجمهور اللبناني يعطيني الطاقة والقوة للإستمرار، ويشكل مسؤولية كبيرة يجب أن أعيدها له. أتفهّم الصعوبات الموجودة في لبنان التي يعاني منها الممثل السوري، فالبلد لا يزال غارقاً في الأزمات، والحرب الأهلية لم تنته سوى منذ وقت قصير ويمكن أن تعود في أي لحظة.

شارك أويس في مسلسلات مثل العرّاب، خماسيّات الغرام (حاتم علي) حلاوة روح (شوقي الماجري)، وعملين سينمائية هي «مورين» (طوني فرج الله) و«يوم أضعت ظلي» (سؤدد كنعان).

## سالي شرف

© سالي شرف

اضطرت سالي إلى ترك جامعتها في دمشق عندما كانت لا تزال في السنة الرابعة (هندسة معمارية)، حيث لجأت إلى لبنان هرباً من الإضطرابات الأمنية التي واجهت عائلتها في أواخر العام 2011. عاشت في زحلة، في مكان غير بعيد من مخيمات اللاجئين السوريين، حيث شهدت على موت عدد منهم بسبب البرد والظروف المعيشيّة الصعبة، ما دفعها إلى إنشاء عدد من المبادرات الفردية للمساعدة، قبل انتظامها ضمن فريق ملهم التطوعي الناشط في بلدان اللجوء السوري، والذي تحوّل لاحقاً إلى منظمة معترف بها دولياً ومركزها فرنسا وتركيا.

تنوّع عمل سالي خلال السنوات الماضية، بين تأمين الكفالات الطبية لعائلات اللاجئين، وتمكين النساء والأرامل علمياً ومهنياً، وتعليم اللاجئين وإدارة دار الأيتام وتطوير عمله، بالإضافة إلى مساعدة الأطفال ذوي الحالات الخاصة على تخطي الصدمات والأزمات النفسية. كما تعمل شرف حالياً كمنسقة مشاريع في جمعية «دار السلام House of Peace» الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات بين اللبنانيين والسوريين وتغيير الإنطباعات والصور النمطية التي يملكها هؤلاء عن بعضهم البعض.

كما أنهت في الفترة الأخيرة دراستها في جامعة AUL، في اختصاص الهندسة الداخلية.

تقول شرف: «قبل مجيئي إلى لبنان كنت أملك كل شيء. لم أكن آبه لمشاكل غيري، أو لما يحصل خارج الدائرة الصغيرة التي كنت أعيش ضمنها في الشام. لكن عندما خسرت كل شيء، تعلمت تقدير الأشياء بشكل جديد، وفهمت أن عدداً كبيراً من الأشخاص لا يملكون الفرص الكثيرة التي كانت متاحة لي، ولا حتى فرصة العيش بكرامة». وتضيف: «عندما رأيت أبناء بلدي يموتون يومياً أمام عيوني في مخيمات البقاع وبيروت، لم أعد قادرة على التحمل. فهمت أن أي شخص منا، قادر بفعل بسيط على تغيير حياة الكثيرين، وبأن عدداً كبيراً من الناس ينتظرون فرصة صغيرة للنجاة بأنفسهم».

## سؤدد كعدان

© جوليان شلان

لدى كعدان علاقة وثيقة بلبنان تسبق الحرب السورية. فقد درست الإخراج السينمائي في الجامعة اليسوعية (2004-2007)، وعملت على مشاريع فنية مع سوريين ولبنانيين لفترة طويلة. فاز فيلمها الأخير «يوم أضعت ظلّي» بعدد من الجوائز العالمية، وكانت قد أخرجت فيلمين وثائقيين خلال السنوات السابقة.

بعد انتقالها نهائياً إلى بيروت في العام 2012، قررت كنعان افتتاح شركة إنتاج خاصة بها تحمل إسم «كاف للإنتاج».

تقول كعدان: «صوّرت عدداً من المشاريع في لبنان تتمحور حول سوريا، وقد تعرفت بفضلها على عدد كبير من المناطق اللبنانية التي تحمل قواسم مشتركة كثيرة مع سوريا، مثل عكار، البقاع، الهرمل، طرابلس، وعدد من الأحياء البيروتية. عندما شاهد أصدقائي اللبنانيون بعضاً من أفلامي، فوجئت بأنهم لا يعرفون كثيراً المناطق التي صوّرت فيها، رغم أنها ساحرة وفي غاية الجمال، وقد فهمت أنهم ببساطة يخافون الذهاب إليها!».

رغم المشاكل التي يعاني منها الفنان السوري في حال قرر إنجاز أفلامه في لبنان بميزانية متواضعة، والتمييز الذي من الممكن أن يتعرّض له في السوق بشكل عام، إلاّ أن كعدان استطاعت الإنطلاق من لبنان وإنجاز مشاريع إبداعية كثيرة، مهّدت إلى تحوّلها فنانة عالمية. تضيف: «سمحت لي الإمكانات الثقافية وهامش الحريات المتاح في لبنان، الذي من غير الممكن إيجاده في بلدان عربية أخرى، بإغناء تجربتي والتعرف على عدد كبير من الفاعلين في المجالين الثقافي والفني، الذين ساعدوني على تطوير عملي وإنضاجه».

## شادي مقرش

© من مسلسل «مطلوب رجال»

عمل في مجال المسرح منذ العام 1996. بعد تخرّجه من المعهد العالي للفنون المسرحية في العام 2004، انتقل إلى العمل في عدد من المسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية، قبل أن يعود مجدداً إلى المسرح عند انتقاله لاجئاً إلى لبنان في العام 2014، وقد بلغ عدد العروض التي عمل عليها حتى اليوم أكثر من 35 عرضاً.

وظف مقرش تجربته المسرحية الطويلة، في مشروع مسرحي تفاعلي بعنوان «خيالي دائماً أكبر» (2018)، وهدف إلى تطوير مهارات مدربين وممثلين مسرحيين من أجل مساعدة أطفال لبنانيين وسوريين على تجاوز عوائق التواصل، وذلك من خلال الألعاب التقليدية البسيطة والحكايات الشعبية. وقد انتهى المشروع بعروض مسرحية تفاعليّة ضمت أكثر من 150 طفلاً في مدارس بيروت والبقاع. ويطمح شادي اليوم إلى توسيع المشروع ليضم أعضاء أسر بأكملها، وعدم إقتصار الأمر على الأطفال فقط.

يقول مقرش في حديث لـ«ملحق بناء السلام في لبنان»: «أعرف جيداً رواسب الذكريات المشتركة التي يحملها اللبنانيون عن السوريين، وما عزّزته الفترة الماضية من صور نمطية وأفكار سلبية متبادلة بين الشعبين، إلاّ أنني أحاول النظر قدر الإمكان، بشكل موضوعي، إلى الأزمة التي نمر بها، علّنا نضيء شمعة في الظلام، حتى لو كان ذلك من خلال إشراك أطفال لبنانيين وسوريين في إنقاذ أميرة من فمّ التنين».

* كاتب وفنان بصري

# النمطيّة في مجتمع الإنتماءات المتعددة

هاني رستم*

عندما أفكر بكتابة قصة عن التنميط في المجتمع اللبناني، أذهب بشكل تلقائي لأتحدث على النمطية التي يتعرّض لها السوريون في لبنان، وذلك بإعتباري سورياً أعيش في هذا البلد منذ عشر سنوات. في السنوات العشر الماضية عشت العديد من الحالات حيال وضع السوريين، بدأت بالرفض شبه المطلق لوجودهم في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري، وامتدت حتى اليوم آخذة أشكالاً وخصائص متعددة.

لم أكن أفهم معنى أن أنتمي الى جماعة أو أن أرفض من قبل جماعة أخرى، حتى اغتيال الحريري. كنت أجلس في الصف، في جامعة تعتبر مثالاً للجامعات المنفتحة والمتقدمة في لبنان. «أنتم من قتلتم الشهيد رفيق الحريري، لماذا لا تخرجوا من لبنان؟». جملة صغيرة قالها لي أحد زملائي. لم أفهم في البداية ماذا يقول! من نحن؟ لماذا قتلنا رفيق الحريري؟ ولماذا يجب عليّ أن أخرج من لبنان في الوقت الذي أعتبر فيه أنه بلدي الثاني، ليس لمجرد أنني أعيش فيه، ولكن لأن نصف عائلتي تحمل الجنسية اللبنانية وتعيش هنا؟. لكن ما لبثت هذه الصورة أن تغيّرت وتحوّلت الجماعة التي أنتمي اليها، جماعة محبوبة ومرغوب فيها في لبنان، وذلك بعد اندلاع الثورة السورية. حيث تحوّلت من شاب أخشى أن أتكلم في الشارع كي لا يلاحظ أحدهم لهجتي، الى شاب أفخّم الكلمات في حديثي حتى تظهر لهجتي السورية. لأعود مجدداً إلى إنتمائي الى الجماعة التي تشكل عبئاً على المجتمع اللبناني بكل ما تعنيه كلمة عبء من معان وأشكال. حتى وجدت نفسي اليوم عالقاً في دوّامة الرفض والقبول.

بعد كل هذه السنوات، أستطيع أن أقول أنني صاحب الإنتماءات المتعددة. الباحث عن الأمان في بلد لا يشعر مواطنوه بالأمان فيه. كيف لي في بلد محاصر من كل الجهات بين بلدين تشعلهما الحرب، وتقسمه التجاذبات السياسية والطائفية، أن أعيش إنتماء واحداً إلى جماعة واحدة؟ كيف لي أن لا أرتدي «الشورت» في بيروت وأخلعه في طرابلس؟ كيف لي أن لا أبحث عن مدرّس لغة فرنسية يعلّمنا أساسيات الكلام؟ في مدينة لا أجد مكاناً لي فيها إذا لم أقل «بونجور» لسائق التاكسي في الأشرفية؟ في مدينة أخفي فيها بطاقة الهوية السورية الخاصة بي أمام حاجز الأمن، وأظهر بطاقة جامعة القديس يوسف التي أدرس فيها؟ كيف لي أن لا أفكر صباحاً في الكثير من الاسئلة التي تحدد شكل يومي وسلوكي بين مدينتين متناقضتين أعيش بينهما، أسئلة كثيرة أولها من أنا؟.

أنا إنسان، أعيش على كوكب الأرض في الشرق الأوسط، أحمل الجنسية السورية. ولدت وعشت في قرية صغيرة على أطراف سوريا، من عائلة مسلمة، سنّي، حنفي، ذكر، قصير القامة، أسود الشعر مع شامة على الخد الأيسر.

أنا لاجئ هرب من بلاده ليأخذ أشغال أحدهم في لبنان، أنا من سيتزوج لبنانية وأحرم أحدهم من فرصة الزواج. أنا من يزعزع الاقتصاد في بلد نصف عائلتي تحمل جنسيته. أنا المخرّب الذي دمّر بلده وأتى ليدمّر لبنان. أنا السنّي الداعشي قاطع الرؤوس مدمّر الحضارات. أنا الغول الجهنمي الذي سيغتصب نساء هذا البلد ويرميهن بلا رحمة.

أنا إنسان، أعيش في كوكب لبنان. أحمل الجنسية السورية من بلد تشعلها الحرب. هربت تاركاً ورائي كل شيء لأحافظ على حياتي. فقدت أبناء عمومتي العشرة بين مسجونين ومقتولين، لم أحضر جنازاتهم ولم أبكهم فوق القبور. أنا من فقد صديق طفولته غريقاً بينما كان يهرب من آلة الموت في سوريا، ولم أستطع أن أنتشل جثته على الحدود السورية - اللبنانية الإ بعد عشرة أيام خوفاً من قنص الجيش السوري.

أنا من يحلم به منذ سبع سنوات وكأن موته كان البارحة. أنا الطفل الذي لم ينم على سريره في الطابق العلوي، لم يشرب الحليب من بقرة جدته، ولم يطعم حمار جاره منذ عشر سنين. أنا الصورة التي أرسلتها لي أمي منذ أشهر، صورتي في الخامسة من عمري أجلس في حضن صديق العائلة الذي خطف منذ سبع سنوات على حاجز أمني في حمص وما زلنا ننتظره إلى اليوم. أنا رسالة أبي في الصباح: المنزل اشتاق لك.

أنا كل ما سبق. أنا لا شيء ممّا سبق.

أنا المعالج النفسي الذي يعمل منذ سبع سنوات في الحقل النفسي والاجتماعي في لبنان، محاولاً فهم أسباب النزاعات والحروب، متناسياً كل الهويّات والانتماءات الخاصة به. أحاول أن أفهم التنميط في المجتمع اللبناني. وللبدء بفهم النمطية لا بدّ من الرجوع الى اصل الكلمة في اللغة العربية، حيث أن النمطيّة ترجع الى الفعل نمط. ونمط الشيء، جعله على النوع أو الأسلوب نفسه. ونمط المفردات، جرّدها، رتبها حسب دلالاتها. فما الذي يجعل الانسان يميل الى حصر الآخرين في نوع وأسلوب محددين؟ أو ترتيبهم حسب دلالات يحملونها من لغة، الى لون، الى عرق، الى تجربة تاريخية مروا بها؟ إن التنميط مرتبط بشكل اساسي برغبة الأفراد الى تجزيء العالم الى جماعات ووحدات متفرقة. فالإنسان يريحه أكثر أن يرى العالم أيضاً مصنفاً الى مجموعات بشرية مختلفة، لكل منها خصائص وسمات محددة وليس فقط الى جغرافيا.

إن ميل الإنسان الى التنميط ينتج من المكتسب الاجتماعي والتربوي الذي يأخذه عندما يكون طفلاً من أهله الذين قد يفضلون بعض الاصدقاء عن البعض الآخر. عندما تقول الأم لطفلها لا تلعب مع فلان بل إلعب مع فلان لأنه أفضل. ثم في المدرسة التي يتعلم فيها، هناك ذكي، وهناك غبي، وأن المتفوّق يجلس في الصف الأول والكسول في الصف الأخير. من الإعلام الذي يتحدث كل يوم عن الآخر باعتباره مضطهداً يهدّد حياته. بالإضافة الى ذلك، فإن وضع الإنسان ضمن مجموعة ذات بنية وخصائص محددة يسهل عليه التعامل مع الأفراد.

**حاجة الإنسان إلى الإنتماء إلى جماعة هي حاجة طبيعية فطرية تنبع من كون الانسان حيواناً اجتماعياً بالفطرة لديه رغبات وحاجات يأخذها ويعطيها إلى أفراد يشبهونه**

فلا يمكننا أن نتعامل مع كل فرد على حدة في الوقت الذي نلتقي فيه كل يوم بالعشرات، من الأسهل علينا أن نتعامل مثلاً مع صاحب اللهجة السورية على أنه سوري من دون التفكير بكل ما يمكن أن يكون قد مرّ به أو ساعده على تشكيل كيانه كفرد.

إن التعامل مع الإنسان على صعيد فردي واعتباره منفرداً بكل ما يشكله من تجارب انسانية قد تكون قاسية وعنيفة في الكثير من الاحيان، يشكل ضغطاً كبيراً علينا ويتطلّب منا طاقة كبيرة لنولد منسوباً عالياً من التعاطف الانساني والرحمة والتفهّم. توليد هذا التعاطف الانساني والرحمة والتفهّم يشبه الولادة من الخاصرة لمجتمع اشبعته الانقسامات، وأدمته الحروب وقطعت أوصاله المصالح السياسية والطائفية. كما أن هذه الآلية تريحنا من تحليل المعلومات التي نستقبلها عن الأفراد بشكل منفرد، وتجعل تطبيقها على جماعات مختلفة أكثر سلاسة وأخف وطأة حيث تحفظ الوقت والطاقة.

وبالحديث عن التنميط في المجتمع، لا يمكننا إلا أن ننظر الى المجتمعات المنمّطة أيضاً من الداخل وفهم الآلية التي تعمل على اساسها من حيث استقبال تنميط الآخرين لها وتنميطها للآخرين في المقابل. بكلمات أخرى، عندما يتعرّض المجتمع السوري في لبنان الى تعنيف لفظي ونفسي والى تنميط متكرر حول قضايا مختلفة، يشعر أفراده بخطر الآخر. الآخر هو كل من يمثل الجانب الآخر من المعادلة، هو في المقابل بالنسبة الى المجتمع السوري في لبنان، الآخر المضيف، الآخر الذي لا يتفهّم الوجع، لم يعش اللجوء، لم يختبر التهجير... الخ. كل هذا يجعله يلجأ الى تشكيل كيان يشبه الى حد كبير الصور التي يفرضها الآخر عليه. وقد يتطور الأمر في كثير من الأحيان ليتحول الى تشكيل جماعات ترسم لنفسها حدوداً زمانية ومكانية محددة، جغرافية كانت أم إفتراضية.

مثلاً اذ فتحنا «الفيس بوك» وقمنا بالقليل من البحث عن مجموعات من السوريين في لبنان، نجد أن هناك عشرات الصفحات كرابطة الطلاب السوريين في لبنان، ورابطة العلماء المسلمين في لبنان... الخ. كل رابطة من هذه الرابطات تحمل لأصحابها انتماء محدداً وفكراً محدداً. تجمع أفرادها بسبب حاجة نفسية ماسة الى وجود مكان آمن يؤمّن لهم الرضى النفسي والذاتي عما قد يكونون قد فقدوه في الخارج.

أخيراً، حاجة الإنسان إلى الإنتماء إلى جماعة هي حاجة طبيعية فطرية تنبع من كون الانسان حيواناً اجتماعياً بالفطرة لديه رغبات وحاجات يأخذها ويعطيها إلى أفراد يشبهونه. ولكن هذه الحاجة قد تصل الى حد تكون فيه مدمّرة، حيث يرفض فيها الآخر ويعتبره آخر مضطهداً لا مكان لكليهما في مكان واحد معاً. لا أعلم إذا كان يمكننا تغيير هذا الواقع بسهولة. ولكن لا شك أن التعاطف الانساني، الرحمة والتفهم هي تركيبة سحرية يمكن أن تغيّر العالم بسهولة.

* معالج نفسي

# نظريّة التطوّر

مادونا أديب*

**انتقلت الى بيروت منذ ٣ سنوات، أذكر وقتها أن من حولي فوجئوا: «حدا بيترك مونتريال وبيجي ع بيروت!»، ظننت وقتها أن بيروت هي مدينة أحلامي وأن الخلطة بين الشرق والغرب هي ما ينقصني!.**

الفترة التي وصلت فيها إلى هنا كانت فترة الحراك، وفي يوم ما دعاني أحد أصدقائي من الناشطين في المجتمع المدني في بيروت لكي أشارك معهم في التظاهرة. كنت فعلاً أرغب في المشاركة، لكنني تردّدت بدايةً، حيث تذكرت الفترة الأولى من الثورة السورية حين كان بعض الأشخاص يقولون إنّ الفلسطينيين المقيمين في سوريا لا يحق لهم المشاركة بالتظاهرات، فهم ليسوا سوريين! برأي هذا شنيع، فمن إذاً يحق له بالتظاهر أكثر من سكّان البلد؟.

سألت أصدقائي إذا كان من المقبول أن أشارك، فكان الجواب حاسماً: «أكيد عندك الحق! انتِ عايشة هون!».

في هذه اللحظة اقتنعت أن بيروت هي المدينة الأجمل -ما شاء الله- من قال إن الشعب اللبناني شعب عنصري؟

شاركت بالتظاهرة لسببين:

الأول لأن القضية تعنيني، والثاني لكي أشهد تظاهرة «طبيعية» – بـ«طبيعية» أعني خالية من العنف بشكل نسبي، أو بصورة أدق، لا رصاص حيّ على المتظاهرين.

وصلت إلى التظاهرة في داون تاون بيروت، أصابتني الدهشة وأنا أرى الشباب والصبايا بوجوه ملوّنة بعلم لبنان، يرتدين الشورتات القصيرة والـ mini jupes، أردتُ أن أبكي!. طبعاً ليست مشكلتي في ثياب المتظاهرين، لكن لثياب التظاهرة بالنسبة إليّ مفهوم آخر!. فهي الثياب التي تسمح لي بالركض بأسرع طريقة، وكل قطعة ثياب لا تسمح لي بالتمرّغ على الأرض تنسف تلقائياً من الاحتمالات.

في هذه اللحظة تأكدت من قراري: نعم (يس) أريد البقاء في هذه المدينة!

بعدها بأشهر عدة، كنت أتجوّل في مول تجاري، وبينما كنت أبحث عن مقاسي من بنطال أعجبني، تهب بائعة لمساعدتي:

بساعدك بشي مدام؟

أي لو سمحتِ عندك قياس كذا وكذا...

آه! مش مبيّن عليكي سورية!

آه! ليش كيف شكلهن السورية؟

صمت ثقيل ومحاولات غريبة من قبلها لتبرير ما قالته لكنني لم أرغب في سماعها. الشيء الوحيد الذي تكرّر في رأسي هو درس التاريخ: «تأسس لبنان الكبير عام 1920، وأُقِرَّت الجمهورية اللبنانية عام 1926».

أي وفقاً لنظرية التطوّر، لم يمرّ وقت كاف يسمح بتغيّير شكل الإنسان السوري عن الإنسان اللبناني!

خرجت من المحل «مهزوز بدني»، ركبت سيارتي واتجهت الى الحمرا، وصلت هناك، لم أكن أعرف الطرقات جيداً حينها، وبينما كنت أقف على إشارة سير حمراء -سرعتي صفر- وكنت ألتفت إلى اليمين لأعرف في ما إذا كان مسموحاً الدخول بهذا الاتجاه، وإذ بامرأة تقطع الشارع وتقف أمام سيارتي في منتصف الطريق وتصرخ: «اتطلعي قدّامك يا بهلة»، ثم تلتف وتتجه نحو شباكي وتصرخ: «روحي ارجعي ع بلدك». فوجئت ولم أستطع الإجابة، لماذا؟ تذكّرت أنني كنت أقود سيارة والدي التي كتب على لوحتها «دمشق»، فعندما قرأت المرأة كلمة «دمشق» على لوحة السيارة، علمت فوراً أنني «بهلة».



© «وضّبي أمتعتك يا صغيرة، حان وقت الرحيل» - الفنانة: تمارا قدومي
المخرج بابلو لوزانو لـ Tic Motion Studio

«العنصرية المعاكسة»:

- اه شو لهجتك من وين؟.

- من سوريا.

-عم تمزحي أنا بحب السوريين كتير، أحلى عالم السوريين!.

صوتي الداخلي: لاء! أنا بعرف سوريين ما بينطاقوا!.

«العنصرية اليومية»:

جالسة في أحد البارات، فجأة وخلال الحديث مع أحدهم، ينتبه من لهجتي -الواضحة جداً- أنني من سوريا، يقترب مني وينظر في عيوني ويصرخ: «شلووووووووونيييييييك، بعرف احكي سووووريييييي منيييييح موووووووووووووو». وينتظر مني أن أضحك لهضامته! وأنا كل ما يدور في ذهني:

1 - «ليش عم تصرّخ؟».

2 - «اسمعني منيح، أنا عم احكي هيك شي؟ إذا أنا ما عم أحكي هيك، إنت شو عم تعمل؟» شو هالأصوات العشوائيّة؟.

3 - لا يوجد ما يُسمّى «اللهجة السورية»، فلنتفق أن سوريا كبيرة، وأن كل منطقة لها لهجة مختلفة، حبيبي ما فعلته للتوّ كان في أحسن الأحوال محاولة فاشلة لتقليد اللهجة الدمشقيّة.

كثيراً ما يدور الحديث التقليدي: «السوريين حرقوا دين البلد، أخدوا أشغالنا، الكهربا، الميّ... الخ». ثم فجأة يتذكر أحدهم أنني سورية، فينظر إليَّ وكأنه يمدحني:

- «بس إنتِ مش متلهُن، ما بتشبهيهُن».

- أنا (وقد اعتراني الغضب من هذه الجملة التافهة): «مين هنن يلّي ما بشبههم؟ أنا هنن ع فكرة! عن مين عم تحكي؟».

بعد أشهر عدة تأتي اللحظة القاضية. فقد قررنا أنا وأصدقائي قضاء يوم على المسبح في برمانا عند إحدى الصديقات. ما لم يكن في الحسبان هو ضجيج البناء حيث فوجئنا ببناء قيد الإنشاء مواجه للبيت. في النهاية، قررت صديقتي أن تسبح عارية، لكن صديقتي الأخرى قالت لي فجأة وهي تشير برأسها إلى البناء المواجه:

- «هلق بكونوا السورية روقوا عليها».

- لم أفهم للحظة ما قالته وفكرت: «ليش بدهن يروقوا عليها السورية؟، وشو عرفها إنو هالبناية سكانها سوريين؟، أصلاً البناية هلق عم تتعمّر!».

وفي هذه اللحظة استوعبت! فصرخت: «قصدك العمّال؟».

وكانت لحظة الذعر بيننا لأنها فوجئت هي حتى ممَ قالت، لم تكن أساساً منتبهة إلى الخلط بين المهنة والجنسية!.

أنا لم أفهم! في سوريا يوجد أطباء، محامون، عمّال... بطبيعة الأحوال كلنا سوريون، فتلقائياً أسمّي العامل «عاملاً»!.

بعدها بفترة جاءت صدمتي العُظمى:

في بيت أحد أصدقائي، تسألني صديقتي:

«شفتي وثائقي الحرب الأهلية اللبنانية؟».

«لأ».

«أي شوفيه بتصيري تعرفي السبب السياسي لعنصرية اللبنانيين تجاه السوريين».

«بس أنا بعرفه».

«آه أنا ما كنت بعرفه، كنت مفكرة لأنو السوريين أشكالهن سود وبشعين مدري كيف».

«وأنتِ كيف حاسّة أنكن إنتو بيض؟».

«لا لا ما هيك كان قصدي بس بلا بلا بلا....».

سألتُ نفسي أولاً، كلمة «سود» عن ماذا تعبّر؟ هل تعني وسخين؟ سمر؟ بشرتهم سوداء؟

طبعاً كل ما سبق غير مقبول، تابعت صديقتي بشرح مقصدها الذي أعرفه سلفاً، لكن أحد مشاكلي في تلك اللحظة كان الاستخدام العشوائي للكلمات!

تسمع صديقة والديها الحديث، وتتدخل:

- «لا السوري ما بتعرفيه من شكله»، وهنا أريد أن أنوّه أنها تتكلم عن «السوري» وكأنه من فصيلة أخرى: «تعرّف على دب الباندا - ناشيونال جيوغرافيك!».

تتابع: «السوري بتعرفيه من ريحته».

-أنا (صدمة أبدية): ريحته؟ (بصوت مرتفع)

شعرت هي من صوتي ووجهي بأن ما قالته غير مقبول، فاستدركت مبررةً:

- «عادي، يمكن من البهارات يلّي بياكلوها».

- فلنقف دقيقة صمت حداداً على الثقافة السياسية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية للمنطقة!.

- أنا: «أي بهارات؟ لدينا نفس المطبخ!».

وحاولت أن أشرح قليلاً عن تاريخ المنطقة وانفصال لبنان عن سوريا، لكنها لم تسمع أو لم تفهم، وتابعت حديثها:

- «عادي كل شعب إلو ريحة».

فقدتُ أعصابي في هذه اللحظة، يجب أن تصمتَ فوراً لأنّ كل كلمة إضافية ستؤدي الى تدهور الحديث أكثر فأكثر. حاولتُ أن أشرح لها كيف أنها تخلط ما بين الجنسية وألف مشكلة أخرى، فشعرت هي في هذه اللحظة بأن عليها أن تعتذر، لكنها اعتذرت بطريقة: «آسفة إذا الحقيقة بتجرح».

في هذه اللحظة فقدت الأمل فلا حياة لمن تنادي. المشكلة أننا في بلد توَّزع فيه المهن بحسب الجنسيّات، في بلد لا تسمح قوانينه لصاحب الجنسية السورية إلاّ بأن يكون عامل بناء في ظروف سيئة جداً تحت الشمس الحارقة، عندها حتماً سيتعرّق ويصبح أسمر البشرة، وحتماً لن تكون رائحته Bleu de Chanel!

* مخرجة وراوية قصة

# الدراما السوريّة: أملٌ في حزنٍ يتحدّى الحرب و«فرنغات» الرأسماليّة

**ماهر الخشن***

«إنّو شو يعني؟! نحطّ الحزن بالجرن ونقعد؟ لازم نعيش، ما لازم نزعل أبداً... كل شي من الله منيح»، هكذا تصبّر وردة (التي لعبت دورها كاريس بشّار) جارتها «إم عبدو»، قبل أن تنفجر «إم عبدو» بالبكاء... مخنوقة مخنوقة. تبكي وردة آلام الحرب السورية في مسلسل «غداً نلتقي»، كتابة إياد أبو الشامات ورامي حنّا وإخراج الأخير. وتبكي نزوحها وتضحك وتبكي وتتألّم وتتذكّر الحرب وتحبّ بصدق وتخجل وترقص. وردة هي الحزن الجميل والألم الذي يصادفه السوريّون جرّاء الحرب وعينان صادقتان لحالمة «تحبّ الحبّ». هكذا كان المسلسل (2015) يعبّر عن الحرب ومأساتها وانعكاساتها. الحرب السوريّة لم تطرق باباً إلاّ تاركة خلفه ما تحمله من فقدان، وموت، وعذاب، وتهجير، وألم...

© مشهد من مسلسل «غداً نلتقي»

تكبّدت الدراما التلفزيونيّة جزءاً من الوجع السوريّ بسبب الحرب، وعانت في كلّ مكان لجأ إليه صنّاعها، ودخلت كبوتها بعد محاولات - من هنا وهناك - تستمرّ حتّى الآن. إنّ دخول الدراما السوريّة في ركودها هذا ليسَ مفاجئاً ولا يستدعينا كمتابعين أن نستنكر أو نعلن موتها. إنّ الدراما نالت نصيبها الطبيعيّ من «الحزن السوريّ» ومن تعب سنوات حربٍ سبع. لا تستحقّ منّا إلاّ أن نتنظرَ عودتها كما انتظرنا مسلسلاتها سابقاً، من دون أن نثقلها بأحكامٍ وأن «ننظّر» على فنانّيها، بل لِنأملْ أن تتخلّص من حزنها ومن رأس المال المستغِلّ.

فرغم كلّ الآلام، لا يشدّ معظم رجال الأعمال في سوريا وخارجها سوى رأس المال وكيفيّة استثماره. إنّ الحرب في نهاية النهار - بتشتيتها وتهجيرها وتدميرها- هي مساحة يستطيع فيها رجل الأعمال إكمال عمل سابقيه أو اغتنام فرصة عثرة الدراما السوريّة. يقول إياد أبو الشامات، الممثّل السوريّ وكاتب مسلسلي «غداً نلتقي» و«تانغو»، إنّ صنّاع القرار في الدراما السوريّة بغالبيتهم هم أشخاص بعيدون عن المهنة وعن حاجاتها الحقيقيّة. وهذا غير مفاجىء في ساحة معركة ماديّة تهدفُ إلى السيطرة على سوق جديدة.

من ينتج الدراما السوريّة حالياً هم رجال أعمال وسياسة يتحكّمون بالمسلسلات - وبمضمونها تلقائيّاً - كسلعة تُباع وتشترى وتخضع لأهواء السوق لا الفنّ. الأمر هذا ليس بغريب عن أيّ قطاع إنتاجيّ وإن كان فنيّاً. ففي أواخر عقود القرن الماضي، بدأ القطاع الخاصّ بالدخول إلى مجال الدراما التلفزيونيّة وكانت الشركات لأصدقاء الحكومة السوريّة أو مقرّبين منها.

ما يختلفُ الآن هو أنّ بعد أحداث عام 2011 وخروج عدد كبير من الممثلين والمخرجين والكتاب وحتى المنتجين طوعاً أو قسراً إلى مدن قريبة أو مدن أوروبيّة، زادت أعداد شركات الإنتاج الصغيرة والمتوسّطة. وكان ذلك بحجّة إنقاذ الدراما السوريّة من مأزقها ودعمها للعودة إلى فترة التألّق؛ وأغلقت شركات كبيرة أخرى في المقابل.

«أنا بالأساس رجل أعمال... وصناعة الدراما هي أحد مجالات عملي. صار لازم نكون نحنا موجودين بالسوق تنعيد للدراما السوريّة ألقها»، هكذا يعرّف رجل الأعمال رضا الحلبي عن نفسه وعن عودته إلى إنتاج الدراما السوريّة مجدّداً عبر شركة «كت آرت بروداكشن-Cut Art Production» التي أنتجت مسلسل «هوا أصفر». إنتاج الدراما هو «إحدى هواياته»، يزيد الحلبي بعد مؤتمر صحافي أطلق فيه «هوا أصفر» الذي فشل في أن يحقّق توزيعه وعرضه في رمضان الفائت، بالرغم من استخدام ممثلين لبنانيّين (يوسف الخال وفادي ابراهيم) إلى جانب سلاف فواخرجي ووائل شرف وفادي صبيح.

أصبح إطلاق الشركات شائعاً من دون أن تثبّت واحدة منها خطاها في هذا المجال حتّى الآن. وتظهر شركة «إيمار الشام» التي تأسست عام 2016 بإدارة باسم زيتون، عضو مؤسّس في شركتي هندسة وعقارات وعضو مجلس إدارة في «بنك سورية الدولي الإسلامي» الذي أوضح أنّ الشركة تأسّست بهدف إعادة «ألق» الدراما السوريّة. أطلقت الشركة قناة خاصّة هي قناة «لنا» عرضت على شاشتها مسلسلها الأخير «الواق واق» ومسلسلات أخرى. يملك هذه القناة رجل الأعمال السوريّ سامر فوز صاحب الأصداء السياسيّة والذي يدخل بقوّة إلى العالم التجاري عبر شراءات ضخمة في سوريا وخارجها.

تأسّست «شركة سما الفنّ الدوليّة للإنتاج» في العام 2012 على يد رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب محمّد حمشو الذي تثار حوله مواضيع سياسيّة عديدة، من دون أن يكون قريباً من الدراما السوريّة كمهنة وفنّ. ومحمّد قبنض، مدير شركة «قبنض للإنتاج والتوزيع الفنّي» (تأسّست عام 2007)، هو أيضاً رجل أعمال ونائب في البرلمان السوريّ. وتأسسّت شركة «مايسترو للإنتاج الفنيّ» في العام الفائت بإدارة المهندس عزام عليان (ولا تبعد قصص السياسة عنه)، بالإضافة إلى شركات عديدة حديثاً ولا يملك معظمها أكثر من مسلسل في رصيدها الإنتاجيّ.

إذن، معظم شركات إنتاج الدراما في سوريا، والتي زاد عددها كثيراً، هي لرجال أعمال وسياسة يهدفون علناً إلى إعادة «ألق الدراما السوريّة»، فيما يطمحون إلى زيادة الربح الماليّ وترسيخ النفوذ السياسي الشخصي أو نفوذ نظام الحكم الذي يتبعونه. «الدراما عم تنشغل بفرانغات»، هكذا يعرّف أبو الشامات الوضع الحالي للدراما. أمّا من خارج سوريا، فتعملُ بعض الشركات، إمّا عبر مكاتب لها في بيروت أو الإمارات بهدف إنتاج مسلسلات تجدُ حصتها التسويقيّة خارجاً.

استنفدَ رمضان الدراما السوريّة كما استنفدتها الحرب، وأغرقها أكثر في دوّامة مصالحَ ماديّة (عرض وطلب)، وفي سباق كميّ لا نوعيّ، فاشتدّ الخناق عليها. أمرٌ صعبٌ جدّاً هو اشتراط المنتج تصوير مسلسل من ثلاثين حلقة في فترة 60 أو 70 يوماً، بحسب أبي الشامات الذي يرى أنّ ذلك «ضدّ العمليّة الإنتاجيّة والفنيّة ككلّ. وما كان سارياً قبل عام 2010 أصبح استخدامه للمنافسة اليوم صعباً، وبخاصّة أنّ خيارات المشاهدة عند الجمهور زادت وأصبح معظمه يشاهد Netflix».

تحضير أعمال سريعة للحاق بـ«السباق الرمضانيّ» يُضعف قيمة العمل الفنيّ السوريّ، وبذلك تجد معظم الأعمال نفسها خارجة من «السباق» قبل أسابيع قليلة من بدئه، كما الحال مع «هوا أصفر» ومسلسلات أخرى؛ منها ما تأجّل عرضه من العام الماضي كمسلسل «كوما» أو «سايكو» بطولة أمل عرفة وشراكتها الإنتاجيّة. وإنّ آلية التحضير الدراميّ، بطريقتها الماديّة تشتري قصّة معيّنة وتنتجها مستخدمة ممثّلين مشهورين أو «وجوهاً» معروفة وغالباً ما تطلق منتوجها عملاً رديئاً على المستوى الفنيّ.

وبعد العثرة التي وقعت فيها الدراما، استغلّت الوضع أيضاً المحطّات التلفزيونيّة. أصبحت هذه المحطّات تشترط قبولها مسلسلات معيّنة وترفضُ عرض هذا المسلسل أو ذاك إذا كان عملاً سورياً كاملاً. أمّا في حال وافقت إحدى الإذاعات على عرض مسلسلات سوريّة، «فهي تفضّل ألاّ تكون الأعمال شديدة الواقعيّة أو تتناول ظروف الحرب»، كما يصرّح أبو الشامات. ويضيف: «هناك محاولة لتتفيه المحتوى الدراميّ. إنّه اتفاقٌ ضمنيٌّ على ما يبدو بين السوق والمحطات برفض الأعمال الجدية وطلب ما يسلّي الناس. هذا ما فُرض علينا كعاملين في هذه المهنة، فإمّا أن نتجاوب وطلبات السوق وإمّا أن نبحث عن مهنة أخرى».

لا سوق دراميّة خاصّة بسوريا ممّا يجعلها بحاجة إلى محطّات خارجيّة. ولذلك، لم تغب السياسة عن مشكلة عرض الدراما السوريّة عربيّاً، خاصّة بعد الحرب. فتخلّت المحطّات الخليجيّة عن عرض الدراما السوريّة وذلك كموقف وردّ سياسيّ على النظام في سوريا. لم تستمرّ عمليّات العرض والإنتاج إلاّ في الإمارات حيث يتدفّق رأس المال وتعرض إذاعات دبي وأبو ظبي بعض الأعمال السوريّة وأحياناً التي تنتجها كمسلسل «المهلب». ومع هذا، لا تعتبر المسلسلات المنتجة هناك سوريّة، فمثلاً ترشّح مسلسل «بانتظار الياسمين» (2015) بفريق عمل سوريّ بحت إلى جائزة عالمية كمسلسل إماراتيّ (إنتاج شركة «إيبلا»).

قلّت فرص عرض الدراما فأصبحت تحاصَر على صعيد الإنتاج والتوزيع والعرض. ومن الأعمال الدراميّة التي أطلقت خارج سوريا، كان لبنان حاضراً في غالبيتها إمّا تصويرياً وإمّا إنتاجيّاً بحيث شارك ممثلون سوريّون في مسلسلات من إنتاج لبناني، من دون أن يعتبرها كاتب «تانغو» محسوبة على الدراما السوريّة.

في لبنان، حاول فنانون سوريّون التعبير عن مشاعرهم ومعاناتهم وعن وجع الحرب والنزوح وآلامه من خلال أعمال مسرحيّة وموسيقيّة مستقلّة في معظم الأحيان. ليس المهمّ عدد تلك المحاولات أو تفاصيلها الفنيّة، بل وجودها بحدّ ذاته.

يشارك ممثلون سوريّون في مسلسلات لبنانيّة عديدة، فنرى مسلسلات «جوليا» و«طريق» و«الهيبة» بجزأيها هذا فضلاً عن مسلسلات سابقة كان أبطالها عابد فهد وتيم حسن وغيرهما. «الظرف الإنتاجيّ أفضل، إن من حيث عدد أيّام التصوير أو الإمكانيّات الماديّة، ولديها فرص توزيع أفضل ونسب مشاهدة أعلى»، هكذا يصف كاتب مسلسل «تانغو» المُنتج لبنانيّاً (شركة «إيغل فيلمز») الأعمال المشتركة. ويزيد: «غالباً ما ينقصها العمق الذي قد نصل إليه في حال كنّا ننتج دراما سوريّة في ظرف أفضل... في الدراما المشتركة، نكتفي بالتوضيب».

© مشهد من مسلسل «هوا أصفر»

الدراما اللبنانيّة ليست في وضع أفضل من الدراما السوريّة إلاّ على صعيد رأس المال المُنتج، وللأسف هذا ما يربح في سوق اليوم. ما يهمّ شركات الإنتاج اللبنانيّة هو شراء نسب المشاهدة بنصّ وتمثيل رديئين غالباً، معتمدة على عنصر التشويق. الدراما ليست بعيدة عن السياسة والطبقات واعتبارات رأسماليّة كما الحال في سوريا، لذلك فهي تمثّل طبقة معيّنة في لبنان، قد يكون أكبر قضاياها التقارب الدينيّ الإسلاميّ - المسيحيّ من دون التعمّق في تفاصيله حتّى. الأعمال الكوميديّة ليست أفضل.

«الفائدة مشتركة» كما يرى أبو الشامات، فالدراما المشتركة (وهي أقرب إلى اللبنانية بالنسبة إليه) منفذ للفنّان السوريّ الذي يريد حفظ مكان له في الدراما، «إلى أن تعيد الدراما السورية ترتيب أوراقها». ولكن هذه المشاركة ساهمت في تحسين الدراما اللبنانيّة إن من حيث ظهور ممثلين فيها يملكون قدراتٍ فنيّة عاليّة، وإن من حيث قصص ذات حبكة أفضل ممّا كان سائداً. ولكنّ الأعمال المشتركة لن تبقى سوى «حلّ مؤقّت».

«تانغو» (إخراج رامي حنّا)، هو بالنسبة إلى كاتبه «مسلسل تلفزيونيّ هدفه المطلوب كان أن يحقّق نسب مشاهدة عالية. تانغو هو قصّة غير ذاتيّة ولا يمكن أن أسمّيَه مشروعاً دراميّاً. هو مسلسل حاولنا أن نكون أمينين على مادّته وأن نصنعه بسويّة فنيّة مقبولة». يبتعد المنتجون عن قصص الحرب ومعاناة السوريّين وحياتهم اليوميّة، وبهذا يُبعدون صنّاع الدراما عن التعبير عمّا يجنحون إلى كتابته تلقائيّاً بفعل الحرب ويوميّاتهم المصطحبة للحزن والمعاناة. هذه المواضيع تصبح «وجع راس» لكل الجهات المنتجة بتعبير أبي الشامات.

غابت أعمال كثيرة تحملُ «الحزن السوري» في طيّات حلقاتها، ولكن ظهر بعض منها في العلن ليكون أجملها فنّاً ومضموناً «غداً نلتقي». ومن الطبيعيّ أن يُنتجَ عملٌ جميل لم ينطلق سوى من محاولة صادقة. يصف كاتب «غداً نلتقي» عمله بأنّه «كان رغبة ذاتيّة جداً في التعبير عن واقعنا كأشخاص. قمنا بمشروع نعيشه ونعيش تفاصيلَه وتداعياته ومشاعره وآلامه. فهو كان مشروعاً ذاتيّاً جداً وخاصّاً بنا وبالسوريّين... فتعاملتُ معه كفيلم سينمائيّ».

هذا الفرق بين الدراما السوريّة وبين دراما لبنانيّة مشتركة يهدفُ إلى أن يتابعها عددٌ كبير من دون خوض قضيّة أو قصّة واقعيّة.

في مقابل المشكلات المذكورة، يضع معظم العاملين في الدراما لوماً كبيراً على كتّابها. ففي ندوات داخل سوريا يقوم بها ممثلون مثل دريد لحام ومصطفى الخاني (عام 2017) مع وزير الإعلام بالإضافة إلى مقابلات مع فنانين سوريّين، يُتهم معظم الكتّاب الحاليين بضعف القصّة.

الحرب لا تفرضُ معايير معيّنة، بل فيها تختفي كل المعايير وتفتح بخرابها فرصاً للاستغلال بطريقة واعية أو بطريقة بريئة. فكما يكتنز رجال الأعمال فرصة السيطرة، يصعد عدد كبير من الكتّاب ليفرضوا مكاناً لهم في ظلّ تضعضع النصوص وغياب الكتّاب القدامى. هذا في ظلّ صدمة حرب لم يتمّ استيعاب نتائجها بعد كي ينتظر أحدٌ الشفاء منها. إنّ معظم كتّاب الدراما الشباب، برأي أبي الشامات، يقدّمون أعمالهم من دون إلمام بعناصر كتابتها، فهُم يكتفون فقط بفكرة لقصة «ومتى أصبح الكاتب يعرف كيف تقسّم الصفحة، يبدأ فوراً بكتابة المشهد الأوّل. وهذا ما أدّى بالدراما السوريّة إلى هذا المكان. أمّا الكتّاب الذين يعرفون تقنيّات المهنة فمعذورون».

لن يتحمّل الكتاب الآخرون الجزء الأكبر من المسؤوليّة. وعمل الكتّاب خصوصاً لم يكن سهلاً حتّى قبل سنوات الحرب، هذا باعتراف ممثلين وكتاب ما زال عدد منهم يدعم الحكومة السورية حتّى الآن. فهم يعتقدون أنّ الكاتب يعرف الخطوط الحمراء ويحاول ألاّ يتخطاها. وعن وضع كاتب الدراما يقول إياد أبو الشامات: «الكاتب معذورٌ فهو يمشي بين مسارات ضيّقة رقابيّاً ولديه مجموعة معادلات عليه أن يوازن بينها في عمله بين إرضاء المحطّة الخليجيّة وضميره ككاتب ورغبته الفنيّة في أن يقوم بعمل نوعيّ، في حين أنّ المنتج يطلب منه ألاّ ينتقي خيارات ضيّقة أو إشكاليّة. فما يهمّ المنتج هو التوزيع».

لم تفارق الضغوط الرقابيّة أو السياسيّة الأعمال السوريّة خلال الحرب وحتّى قبلها. ومعظم المسلسلات يخضع لأهواء الرقابة أو لشركات الإنتاج، ولكلّ مسلسل (أو معظم المسلسلات) الجريئة حكايةٌ في الخلفيّة ومصالح سياسيّة وماديّة مع سيطرة أكبر للأولى. والآن، لا يختلف الوضع سوى أنّه يخضع لضغوط الأسواق التي تبتعد عن معاناة السوريّين وبالتالي تعتبرها سلعة لا طلب عليها، وضغوط المنتجين الجدد، أولئك الذين جمعوا رأس المال والسلطة ليدخلوا عالماً يرون فيه فرصة ربح جديدة، وتمرير رسائل -هنا وهناك- لا رسائل دراميّة واقعيّة.

إنّ الحربَ ما زالت تترك حزناً خلفها في بلدان النزوح وفي كل الظروف التي يعيشها السوريّون، ولكنّ الحزن هذا لن يترك الدراما من دون شغف في النهوض من الكبوة. الحربُ -بمراراتها- ولّادة شيءٍ جميل، وشغفٍ وسعيٍ إلى أن يلتئم الجرح.

لن تنتهي هذه الدراما بالنسبة إليّ وإلى مشاهدين متحمّسين للجمال الحزين المنتظر ولكاتب «غداً نلتقي» الذي يرى أنّ كبوة الدراما هي مراجعة ذاتيّة لها ولصنّاعها وأنّ مسألة نهوضها هي «مسألة وقت لا أكثر»، وأنّ الأزمة الدرامية ستنتهي «لأنو في مواهب كتير، في ناس عندن هاد الشغف، في أرضية منيحة». حلّ الدراما يأتي عندما تبدأ الناس بالسؤال عن حلّ الدراما، على حدّ قول الكاتب، ويترافق هذا مع إيجاد سوق سوريّة تبعد الارتهان لرضى هذه المحطّة أو شفقة لتلك.

سننتظرُ، ولهذا نعيشُ أحياناً، أن يمضي الوقت وتعود الدراما السوريّة تحاكي حزنها والشغف الذي تخبّئه الحرب في نصوص لا بدّ من أن تأتي. وفي انتظارنا أملٌ اعتياديّ، وحلمان، صغير وكبير: أن تُصعد الدراما من بين الممرّات الضيّقة ومن معاناتها ما يواسي مسيرتها، وأن تأخذ من النظام الرأسماليّ رأسماله وتعملَ ضدّه، أي تُطلق العنان لما يُمليه شغفها وحزن الحرب من دون خضوع.

*صحافي

# أوجه التقاطع بين الإتجار بالأطفال ومخاطر التبنّي

**زينا علوش***

في 19 تموز 2018، أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي عن تمكّن شعبة المعلومات من القبض على شبكة لتهريب البشر بين لبنان وسوريا، وبرفقتها 130 شخصاً (alraaiionline, 2018). خبر عادي، يمر مرور الكرام، فحركة العبور غير الشرعي بين لبنان وسوريا قديمة وحالها كحال أي دولتين متجاورتين. ولا شك في أن هذه الحركة تزايدت نتيجة الحرب المستمرة في سوريا، والشروط المستحدثة لضبط حركة دخول اللاجئين من سوريا إلى لبنان. وفي ظروف مماثلة، يبدو متوقعاً أيضاً أن تتكاثر العصابات التي تعمل على تسهيل حركة المرور غير الشرعية تارة عبر الرشاوى، وتارة أخرى عبر تأمين منافذ مخفيّة في الجبال الوعرة.

© عمل فني لدانييل درزن

غالباً ما تصنّف حركة كهذه في إطار عمليات تهريب البشر التي تشهد ازدهاراً كبيراً، وبخاصة خلال الحروب، على الرغم من كل المخاطر المصاحبة. فما زلنا نتذكر خبر المأساة التي أودت بحياة 16 سورياً طمروا تحت الثلج أثناء محاولتهم الدخول إلى لبنان عبر طريق التهريب طلباً للأمان (UNHCR, 2018). نساء، وأطفال، ورجال، وشيوخ يضطرون الى سلوك طرق وعرة في ظل ظروف مناخية قاسية صيفاً ووسط البرد القارس والجليد شتاءً، ما يؤدي الى وفاة العديد منهم، في حين يقع العشرات منهم في قبضة العصابات والقوى الأمنية.

إلا أن حادثة 19 تموز 2018، تكتسب خصوصية كبيرة، إذ جرى الإعلان عن وجود 55 طفلاً ضمن المجموعة التي كانت تعبر الحدود بتسهيل من عصابة التهريب. خبر كهذا من شأنه أن يقرع ناقوس الخطر في ما يتعلّق بالأسباب التي تدعو إلى وجود هذا العدد الكبير من الأطفال، وبخاصة أن عملية القبض على العصابة انتابها الكثير من الغموض.

وهنا لا بد من طرح أسئلة حول هذا العدد الكبير من الأطفال من ضمن الـ 130 شخصاً: هل كانوا برفقة أهلهم أم لا؟ وإذا لم يكونوا كذلك، فماذا كان يمكن أن يكون مصيرهم؟ هل هناك احتمال أن يكون تهريب الأطفال هو بغرض التبنّي غير الشرعي؟

لم تكن هذه الحادثة هي الوحيدة التي تشير إلى احتمال وقوع الأطفال، وبخاصة القادمين من سوريا أو المولودين في لبنان، ضحية للاتجار بغرض التبنّي. فالعالم مليء بعائلات، أجنبية في معظمها، ترغب في تبنّي طفل لكنها ترتأي تخطي لائحة الانتظار الطويلة وإجراءات التدقيق في مدى جهوزيتها للتبنّي في بلدانها. وتتجه هذه العائلات إلى مناطق خصبة، كتلك القابعة تحت وطأة النزاع المسلح أو المعرّضة للكوارث الطبيعية أو الفقيرة، بحثاً عن أطفال للتبنّي. فقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقريراً خاصاً عام 2014، للبحث في مخاطر التبنّي عبر البلاد وأوجه التقاطع مع الاتجار بالأطفال، وما إذا كانت هذه الممارسة تتضمّن مصالح الطفل الفضلى. لقد عمد نايجل كاتويل، في هذا التقرير، إلى إظهار أوجه التقاطع بين الاتجار بالأطفال وبين حركة التبني العالمي. مع الإشارة إلى أن العديد من التقارير التي تؤكد كثرة الطلب

**أمضى دانييل درنن، المتبنى من لبنان إلى الولايات المتحدة، سنيناً طويلة يبحث عن أمه البيولوجيّة في لبنان ليجدها أخيراً نائمة هناك. ذهب إلى قبرها ودق ثلاث دقات لكي تعلم أنه وجدها. كان يأمل في أن تتمكن أمه من أن ترتاح أخيراً. يقول دانييل إن العالم كرّس التبنّي كحل، ودعا إلى النظر إليه على أنه ربما أصل المشكلة لكثيرين مثله جرى فصلهم عن الأم البيولوجيّة، والبيئة، والأرض، والجذور.**

(Drenann, 2016)

على الأطفال للتبنّي، أدت إلى رواج سوق عالمية لتسهيل عمليات التبنّي عبر البلاد بطرق غير شرعية، وبخاصة في بلد المصدر. علماً أن أكثرية الأطفال المتبنّين عبر البلاد يأتون من بلدان فقيرة، أو مناطق نزاع، أو خلال حركة تنقل اللاجئين عبر الحدود بطريقة غير شرعية (Cantwell, 2014). وهذا ما تؤكد عليه الكثير من التقارير العالمية، حيث خصّصت لاهاي جلسة كاملة حول الاتجار بالأطفال لأغراض التبنّي عام 2010 (Smolin, 2010). ولقد سبق أن أعلنت «جمعية بدائل»[1] أن عمليات الاتجار بالأطفال في صفوف النازحين السوريين موجودة في لبنان، مؤكدة القصة التي تناقلتها وسائل الإعلام العربية ورواها الصحافي فرانكين لامب الذي أقر بأنه دفع 600 دولار مقابل أربعة أطفال بدلاً من ألف دولار طلبتهم السيدة التي كانت ترافق هؤلاء الأطفال، مدّعية أنها تحمّلت مسؤوليتهم بعد وفاة الأهل في غارة على مدينة حلب (MBC, 2016). إلّا أن هذه القصة أيضاً تمّت لفلفتها ولم تلاحق بشكل شفاف وعلني.

للأسف، تشكّل مناطق النزاعات وما يرافقها من حركة نزوح داخلية ولجوء عبر الحدود، منطقة خصبة لحركة عصابات الاتجار بالبشر والمتوافق عليها بالقانون وبالمفهوم الاجتماعي العام، أن عملها غير شرعي ويعاقب عليه القانون. لكنّ لهذا الاتجار وجهاً مخفياً يرتبط بنقل الأطفال بغرض التبنّي غير الشرعي. الكثيرون يغضون الطرف عن مسارات كهذه تماشياً مع المفهوم العام الذي يرى في التبنّي عملاً خيرياً، ينقذ الطفل اليتيم من واقع أليم، ويمنحه فرصة العيش في كنف عائلة أجنبية. إلا أن تهريب الأطفال بهدف التبنّي هو تجارة بالبشر أيضاً، وتجارة مربحة جداً، إذ تصل كلفة الطفل الواحد إلى ما يقارب 100.000 ألف دولار.

فعلى سبيل المثال، تؤكد الوثائق التي عملت جمعية «بدائل» على تجميعها في قاعدة بيانات شملت حتى الآن أكثر من 2000 حالة تبن غير شرعي حدثت خلال الحرب اللبنانية. علماً أن الجمعية تقدّر عدد ضحايا التبنّي غير الشرعي عبر لبنان، بأكثر من 10 آلاف طفل جرى تدبير خروجهم إلى دول عدة منها فرنسا، وسويسرا، وصولاً إلى هولندا، والولايات المتحدة الأميركية (Allouche, 2015).

شهد لبنان في السنوات العشر الماضية عودة الكثيرين من الذين جرى تبنّيهم إلى دول أجنبية، بغية البحث عن جذورهم. فهم يمثلون الجيل الأول الذي أدرك الحاجة الأساسية لمعرفة الحقيقة ولفهم كيفيّة بترهم عن بيئتهم البيولوجيّة. هذا الأمر يأتي بالتزامن مع حركة عالمية مناهضة للتبنّي كملاذ أفضل للأطفال الذين هم بحاجة إلى رعاية أسريّة بديلة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تكريس هذا الوعي مع «معاهدة الهاغ» التي أكدت على ضرورة الحد من التبنّي عبر البلاد نتيجة الجنوح الفاضح نحو ارتكابات قانونية بما يشبه الاتجار بالأطفال (Hague, 1993).

وعلى الرغم من أن النظرة العامة للتبنّي عبر البلاد هي فرصة ليتيم بالحصول على عائلة جديدة، يشير الكاتب غراف (2008) إلى التبنّي الدولي على أنه «الكذب الذي نحبّه». ويخلص إلى أن «التبنّي الدولي يبدو وكأنه الحل الأمثل لاختلال التوازن القاسي: فالبلدان الفقيرة لديها أطفال بحاجة إلى منازل، والدول الغنية تملك منازل بحاجة إلى أطفال. لسوء الحظ، فإن معظم هؤلاء الأيتام ليسوا أيتاماً على الإطلاق». وتؤكد العديد من الدراسات على أن الأشخاص الذين فصلوا قسراً عن الأهل البيولوجيين، هم أكثر عرضة للدخول في صراع مع القانون ودخول السجون. هم في الغالب لا يكملون تعليمهم الرسمي بعد الصفوف المتوسطة، ويعانون من مشاكل صحية وجسدية وعقلية. هم أكثر عرضة للإدمان على المخدرات، ومن المرجح أن يكونوا عاطلين عن العمل، وأن يختبروا التشرّد (Iglehart, 1995). كما تشير العديد من المقابلات التي أجريت مع ضحايا التبنّي عبر البلاد، إلى مشاكل عميقة على مستوى الهوية الشخصية والانتماء والقدرة على إنشاء عائلة مترابطة 2011 (Blackstock, 2011).

يعدّ الاتجار بالأطفال لأغراض التبنّي عبر البلاد، ظاهرة مترافقة مع حالات الطوارئ، والحروب، والهجرة اللاشرعية، والكوارث الطبيعية. هي تجارة مبطّنة لأنها تتضمّن مسارات مخالفة للقانون كالتهريب عبر الحدود، واستصدار وثائق مزوّرة، وكتم معلومات، ومعاملات مالية. الأخطر في كل هذا، أن نتائج هذا الاتجار سلبية على الطفل والعائلة المتبنّية على حد سواء. وتبقى العائلة البيولوجيّة ولا سيما الأم الوالدة مغيّبة عن المشهد العام.

badael-alternatives.org (1)

## نظرة على المعايير الدولية

بالإضافة إلى «اتفاقية هاغ» الصادرة عام 1993 والتي تحدد المعايير الأخلاقية الخاصة بتبنّي الأطفال عبر البلاد، أشارت لجنة حقوق الطفل في دورتها الـ 39 عام 2005[1] إلى ضرورة الحد من ظاهرة التبنّي الدولي واحترام الصكوك الدولية الخاصة بحماية الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن أهلهم مع التأكيد على الأمور الآتية:

- لا يمكن النظر في تبنّي الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم إلاّ بعد التأكد من أن وضع الطفل يسمح بتبنيه. ويعني هذا عملياً أن تبذل كل الجهود للبحث عن أفراد الأسرة وجمع شملهم.
- يجب أن يكون التبنّي بناء على موافقة الوالدين وليس نتيجة ضغوط اجتماعية وأخلاقية، أو نتيجة إغراءات مادية.
- يجب أن يكون التبنّي نتيجة لقرار قضائي.
- لا يجوز تبني الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم بعجلة، وفي حالات الطوارئ القصوى.
- يجب أن يخدم التبنّي مصالح الطفل الفضلى، وأن يتم وفقاً للقوانين الوطنية والدولية.
- ينبغي التماس آراء الطفل، حسب سنّه ودرجة نضجه، ومراعاة هذه الآراء في إطار جميع إجراءات التبنّي.

ويقتضي هذا الشرط أن يكون الطفل قد حصل على المشورة، وأُطلع كما ينبغي على نتائج التبنّي وموافقته عليه، إذا كانت هذه الموافقة لازمة. ويجب أن يعطي الطفل موافقته بحرية ومن دون إغراء بمال أو بتعويض من أي نوع آخر.

- يجب إعطاء أولوية التبنّي إلى الأقارب الموجودين في بلد إقامة الطفل. وفي حالة عدم توفر هذا الخيار، تعطى الأولوية إلى أفراد المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه الطفل أو على الأقل إلى أفراد يشاركونه الثقافة نفسها.
- في كل الأحوال يجب حفظ ملف الطفل وعدم تزوير وثائقه، بما يضمن حقه بالمعرفة وإعادة التواصل مع العائلة البيولوجية.
- يجب أن تخضع العائلة المتبناة لاختبارات نفسية لإثبات أهليتها للتبنّي وقبولها المسبق بحق الطفل بالمعرفة.

CRC/GC/2005/6 1 September 2005 (1)

* المديرة التنفيذية لجمعية «بدائل» –Alternatives وخبيرة في حماية الطفل والرعاية الأسرّية البديلة

**المراجع**


- Allouche, Z. (2015). Illegal adoption in Lebanon: Mechanisms and consequences. Legal Agenda. Retrieved from http://legal-agenda.com/en/article.php?id=678&lang=en
- Blackstock, C. (2011). The Canadian Human Rights Tribunal on First Nations Child Welfare: Why if Canada wins, equality and justice Lose. Children and Youth Services Review, 33(1), 187–194
- Drenann, D. (2016). Adoptee, rematriated. Retrieved from https://danielibnzayd.wordpress.com/
- Hague Conference on Private International Law, Hague Convention on the Protection of Children and Co-operation in Respect of Intercountry Adoption, 29 May 1993, 33, available at: http://www.refworld.org/docid/3ddcb1794.html [accessed 9 August 2018]
- Iglehart, A. P. (1995). Readiness for independence: Comparison of foster care, kinship care, and non-foster care adolescents. Children and Youth Services Review, 17(3), 417–432
- Cantwell, Nigel (2014). The Best Interests of the Child in Intercountry Adoption, Innocenti Insights
- Smolin, D. (2010). Child laundering and the Hague convention on intercountry adoption: The future and past of intercountry adoption. University of Louisville Law Review, 48, 441–98. Retrieved from http://works.bepress.com/david_smolin/8

# في محطة الإنتظار نساء سوريات قررن قطع الطريق على الإنجاب

**رنا نجار***

ارتفاع عدد الولادات لدى المجتمعات التي تعاني من كوارث وحروب هي نتيجة طبيعية ومتكررة بحسب علماء الاجتماع. فالحروب عبر التاريخ شهدت مثل هذه الطفرات في المواليد بعد انتهائها كما حصل في العراق مثلاً، أو في الولايات المتحدة وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بين عامي 1946 و1964، وهي الفترة الديموغرافية لطفرة المواليد أو ما يعرف بـ «Baby boomers». لكن ذلك مرّ عليه الدهر، أما الآن في عصر تكنولوجيا ما بعد النانو ووسائل التواصل الاجتماعي والتوعية الرقمية وإعلاء صوت الفرد على الجماعة، تغيّرت الحسابات وإن كانت العادات والتقاليد والأعراف المتوارثة تشجّع إنجاب أكثر من طفلين على الأقل، خصوصاً في المجتمعات العربية وتحديداً بين اللاجئين السوريين الذين بلغ عددهم في لبنان نحو 1.3 مليون لاجئ، بحسب المديرية العامة للأمن العام.

الإنجاب من سُنن الحياة وسرّ استمرارها وأمل أي زوجين وحقّهما. لكن هذا الاستمرار يقف على المحكّ والأمل يتلعثم منذ الصرخة الأولى للمولود الذي ينزل من بطن أمه في أرض غريبة لا بيت له فيها ولا بلد يحميه وأهله يعيشون تحت خط الفقر في غياب الرعاية الصحية والاجتماعية، ويفتقدون الى نظام الحماية الدولية، ويواجهون مشكلات قانونية في وثائق السفر وتسجيل الزواج والمواليد الجدد...

على عكس ما يشاع بأن اللاجئ السوري «مستوطن» ومرتاح ويتمنى البقاء طيلة حياته في لبنان، فهو يدرك تماماً أن هذا القدر ليس قدره وهو أجبر على عيش هذه الظروف القاسية التي أدخلته في نفق مظلم لمجرد أنه طالب بحريته ثم فرّ هرباً من البطش والقتل والجوع. وهو يعلم جيداً أن لبنان محطة انتظار ولو طالت. إنطلاقاً من هذه النقطة، يرفض عدد لا بأس به من اللاجئين السوريين إنجاب مزيد من الأطفال كي لا تتحوّل تلك الفرحة في ما بعد الى نكبة يدفع ثمنها ملائكة ليس ذنبهم إلاّ أنهم ولدوا في الشتات بلا مدارس ولا عمل.


© عليا حاجو

آمنة وفاطمة ومنار ثلاثة نماذج من ضمن هذه الكتلة التي لا يتحدث عنها الاعلام اللبناني، ورفضت ألا يأكل أولادها الحصرم ويولدون في بلاد هي محطة انتظار لا أحد يعرف متى يصل فيها القطار الى برّ الأمان.

عندما هربت آمنة (25 سنة) من ريف دمشق وزوجها أحمد وحماتها في العام 2011، كانت عروساً جديدة. كان بطنها مكوّراً أمامها وهي تعتصر الألم بين الحواجز العسكرية وتحت القصف كي تنجو بروحها وروح الجنين الذي تحمله. ذاقت آمنة العلقم خلال الولادة الأولى، التي لولا متطوعون في مخيم شاتيلا حيث كانت تسكن، لكانت ابنتها سلام ماتت في بطنها ضحية الفقر والعوز. فهي ولدت في مستشفى برج البراجنة للاجئين التابعة للأونروا بعدما رفضت مشافي بيروت كلها استقبالها لعدم توفّر المال.

«حاولتُ الانتحار أكثر من مرّة لأرتاح من عذاب القلق الذي يعتري فكري وجسدي، ولأخلّص جنيني من حياة العوز التي تنتظره، لكنني صمدت ونظّفت المنازل وتحمّلت إهانات الناس وزوجي معاً»، تحكي آمنة. وتتابع متنهدة: «تعذّبنا كثيراً قبل أن يجد زوجي عملاً، كنا نأكل ونشرب ما يجلبه لنا أولاد الحلال، وأحياناً كنا ننام والجوع يقرص بطوننا».

وعندما «فرجت» كان يتقاضى أحمد مئتي ألف ليرة لإعالتنا. وبعد فترة، غضب أصحاب المبنى من الزوج وطردوه. «عدنا مرّة ثانية الى بيت الاقارب في شاتيلا الى أن عثر زوجي على عمل ثانٍ وحينها حبلت بطفلي الثاني»!

اضطروا للانتقال الى مخيم الدلهمية البقاعية حيث بدأت آمنة تعمل هناك مع إحدى الجمعيات في توزيع المأكل والملبس على اللاجئين الجدد. «في هذه الجمعية تعرفت الى سيدة كانت تجلس معنا بعدما ننتهي من توضيب الثياب وتعليب الطعام، وتنوّرنا في أمور حياتية لم نكن نفقه بها». لقد غيّرت هذه السيدة حياة آمنة التي قررت تناول حبوب منع الحمل كي لا تُنجب بعد اليوم، لأنها لا تملك مصاريف إدخال ولدين الى المدرسة بعدما صارت هي معيلة العائلة وترك زوجها العمل مجدداً».

كان أحمد صعب المراس كما تصفه آمنة التي لا تنسى طعم ضربات حزامه وإهاناته لها «علناً أمام الخلق». مرّت سنة بعد ولادة محمد، ولم تحمل آمنة. فصارت حماتها وأمها تحلّلان أن الصبية مريضة ويجب عرضها على قابلة قانونية، بينما لعب الفأر في عبّ أحمد الذي خاف أن تكون ذكوريته في خطر. سأل زوجته: «هل تتناولين حبوب منع الحمل؟». خافت آمنة في البدء ونكرت، لكن سرعان ما اكتشف أمرها وضربها حتى فرّ الدم من أنفها. رفضت آمنة إنجاب طفل ثالث «لأنني لا أريد أن أنجب وأرمي أطفالي في الطرقات يستعطون ويتحرّش بهم القاصي والداني». لكن أحمد وأمه خيّرا آمنة إما أن تُنجب أو تُطلّق! احتارت وهي حزينة تضع نصب عينيها تعليم طفليها وتأمين المأكل واللبس والتدفئة اللازمة، «كي لا يموتوا كما مات غيرهم من البرد القارس في البقاع». لكن الزوج العزيز قرّر بعد سنتين من الاغتصاب الزوجي من دون إنجاب، أن يُخرج آمنة من العمل والطفلين من المدرسة «أنا لم أتعلم أنظري إليّ رجل قد الدنيا، سأعود الى سوريا واعمل هناك في الزراعة وسأعلمهم كيف يدرون المال من أرضهم»، هذا ما أراده أحمد بعد معاناة كبيرة قضتها آمنة تتحمل ضربه وتعنيفه. لكن بعد وساطات الأقارب وإخوان آمنة، رضي أحمد أن يترك لآمنة ابنتها سلام تربيها في لبنان على أن يعود برفقة أمه وابنه الى سوريا ويتزوج بإمرأة أخرى تُنجب له مزيداً من الاولاد. «هكذا دفعتُ ثمن قرار عدم الإنجاب مرّتين، بالطلاق وحرماني من ابني»، تقول آمنة والدمع ينهمر من عينيها.

أمثال آمنة يظلمهن مجتمعهن الضيّق، فإما يرضخن ويدخلن نظام الجماعة وإما يثرن ويربحن أنفسهم كما فعلت فاطمة (35 سنة) التي حملت قارورة الغاز لتُسقط عندما علمت أنها تحمل بطفل سيكون الرابع. وأوهمت عائلتها وجيرانها في مخيم المحمرة (شمال لبنان) أن حملها لم يثبُت في شهره الثاني، بالاتفاق مع زوجها حسام الذي كان يعمل مدرساً للرسم في سوريا قبل ان يثور على نظام البعث ويُعتقل ويُلاحق ويهرب الى لبنان. «لقد رزقنا الله بثلاثة أطفال، وأعطانا عقلاً لنفكر به»، تقول فاطمة التي كانت تعمل بائعة في محل أقمشة في حلب قبل ان تصبح عاطلة عن العمل في لبنان. ويتساءل زوجها «تسجيل الولد الواحد يكلّفنا في الدوائر الرسمية رقماً لا نستطيع دفعه، فكيف إذا فكّرنا بالحليب والتغذية ومصاريف المدرسة؟». ثم يضيف: «الله سيغفر لنا لأنه يعرف بحالنا نحن لن نضمن لهذا الطفل العيش بعد أسبوع ولا بلاد له الآن ولا جواز سفر، فهل نورّطه بحياة قاسية وظالمة كما ورّطنا أهلنا وورطنا 3 أولاد غيره؟».

لكن منار (19 سنة) المتزوجة منذ سنتين، اشترطت على أهلها وزوجها ألا تُنجب إلا بعد العودة الى ديارها في حمص. فهي لجأت الى لبنان وهي طفلة محشوّة ذكرياتها بالقتل بعدما قُتل أخوها أمامها من قبل مسلحين مجهولين، ومن يومها لا تنام جيداً. تلك الفتاة الجميلة التي أكملت تعليمها في إحدى المدارس الرسمية في صيدا (جنوب لبنان) حيث تعيش وأمها وأبيها وأخواتها الصغار، تعرف جيداً ما تريد. «تزوجت لأكمل نصف ديني، لكن الدين يأمرنا بميزان الأشياء وأنا لدي مشاريع كثيرة اليوم، أولاً أن أتخرّج من الجامعة حيث أدرس علم النفس، ثم أن أعود الى دياري ليترعرع أولادي هناك في كنف بيت شرعي يكون لهم الحق باللعب والنوم الهانئ والدفء، بينما هنا لا يمكنني حتى استئجار بيت لأنني أسكن مع أهل زوجي (9 أشخاص) في شقة صغيرة». ويوافق زوجها رامي الذي يعمل في تصليح الكهرباء على خطّتها، معتبراً أنه لا يريد لأطفاله أن يولدوا في العتمة كأنهم لقطاء. «سنعود قريباً الى سوريا ونبني حياة بعيدة عن الذل، فلن تطول الحرب أكثر من ذلك». وتختم منار «إما أن يولد إبني حرّاً أو لا يولد».

* صحافية وناشطة في مجال حقوق الإنسان

# هل يمكن للرياضة المساعدة على توحيد اللبنانيين؟

جميل معوض*

في أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) اتسم الخطاب الرسمي لمشروع بناء الدولة بـ«أحكام أساسية» جوهرية تكشف عن تطلعات الانتقال من «دويلات» إلى «دولة». من بين الأحكام التي اعتبرت نقطة انطلاق لعملية إعادة إعمار الدولة جاء «تعزيز الوحدة الوطنية». وبعد مرور عقدين تقريباً، أخفقت مؤسسات الدولة والنخبة الوطنية في إنعاش شعور الانتماء المجتمعي للأمة. ويقال إن اللبنانيين يرتدّون إلى هوياتهم البدائية بحيث تقوم الجماعات الدينية فيه بعمل الوسيط بين الدولة والمجتمع. ولكن هذا ليس سوى جزء من القصة، حيث نجد أن بعض الميادين، مثال الألعاب الرياضية، تكون أحياناً وسطاً حيوياً للتعبير عن الهويات والمعاني وإعادة صياغتها، فينصبّ اللبنانيون على تصوّر دولة عصيّة وسط ما يشار إليه بانهيار الدولة أو تفكّكها وهوية وطنية وانتماء وطني متخبّطين. كانت هذه هي الحال عندما كاد اللبنانيون أن يتأهلوا لكأس العالم في العام 2014 في البرازيل.

## كرة القدم والقومية والطائفية

لا يمكن النظر إلى الرياضة على أنها ببساطة مجال معزول للتسلية والترفيه واللهو. فيمكن للرياضة أيضاً أن تكون سبيلاً لاستقصاء مسائل القومية وبناء الدولة الأممية، فهي في صلب مشاريع بناء الأمة.
تُلقي المؤلفات والنصوص عن الرياضة في لبنان، والتي يتزايد عددها، الضوء على الهوية الطائفية لكافة الأندية الرياضية تقريباً، أو أقل ما يمكن أن يقال إنها تعرَّف بحسب انتمائها الطائفي. من هذا المنظور، كانت كرة القدم في لبنان في فترة ما بعد الحرب أداة لتجديد ديناميات النظام السياسي الطائفي في لبنان واستنساخها. ولذلك، أسهمت سياسة الرياضة بشكل مباشر في التفكّك الوطني وانعدام الوحدة الوطنية.
ولكن الرياضة يجب ألا تنظر حصرياً إلى السياسة من القمة أو كيفية إدارة النوادي والاتحادات. عليها أيضاً أن تتناول استجابات المواطنين العاديين للانتصارات الوطنية ومساهماتهم من القاعدة في تصوّر لبنان موحّد وعصيّ.

## لبنان: دولة قوية وعصية

مع انطلاق مباريات التصفيات المؤهلة لنهائيات كأس العالم في العام 2014، كان المنتخب اللبناني في نظر الكثير من الناس لا أمل منه. ويعزى ذلك جزئياً إلى غياب البنية التحتية الكافية واتحاد قوي وشغّال، فضلاً عن الافتقار إلى الدعم الشعبي من الجمهور بسبب حظر حضور الناس لمشاهدة المباريات خوفاً من الاشتباكات الطائفية وبسبب التسييس الحاد لاتحاد كرة القدم. إلا أن المنتخب اللبناني كان يحسّن أداءه يوماً بعد يوم، حيث حقّق انتصارات ضد أقوى الفرق في آسيا، بما في ذلك كوريا الجنوبية وإيران والكويت. عندما بدأ الفريق في الفوز، توجّه اهتمام الرأي العام إليه بعيداً عن خلفية ما كان يحدث في البلاد، بما في ذلك الجمود السياسي والاشتباكات في الشارع. فوُصِف فوز منتخب لبنان ضد كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، بأنه الحدث الوحيد الذي وحّد فعلياً الناس في لبنان المنقسم، بغض النظر عن خلفياتهم الطائفية. ومع الكشف عن الانتصارات، بدأ تصوّر لبنان العصيّ بالتشكّل.
في الجولة النهائية والحاسمة من تصفيات التأهل لكأس العالم تحت رعاية الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، كان لبنان يتنافس في المجموعة الأولى التي كانت تضم أوزبكستان وكوريا الجنوبية والأهم

© عمل فني لعبدو صوما

من ذلك قطر وإيران. وتُعرَف الدولتان الأخيرتان بمصالحهما المباشرة في المشهد السياسي اللبناني. فشعر المواطنون اللبنانيون العاديون بأن التنافس ضد كلا الفريقين قد حرّرهم من هذا النفوذ.
فأصبحت هذه الألعاب تعبيراً عن «أمة متصوَّرَة» تتمثّل في دولة قوية تدافع عن حقوقها وتتنافس مع الدول القوية الأخرى، بدلاً من الخضوع لقواعدها. وخلال المباراة ضد قطر، حمل أحد المناصرين اللبنانيين بالونًا كبيرًا على شكل «موزة» من أجل السخرية من زوجة الأمير القطري الشيخة موزة. بعبارة أخرى، قدّمت كرة القدم شعور الترابط والذي قام الشعب اللبناني من خلاله التأكيد عن ذاته على المستوى الإقليمي. وبرزت كذلك الحماسة الوطنية والقومية خلال مباراة لبنان ضد إيران.
وهناك مثال آخر على هذه الحالة ألا وهي تلاوة مقدم تلفزيوني لبناني رياضي لقصيدةٍ في الليلة التي تلت فوز لبنان على إيران في بيروت يمدح فيها لبنان. وجاء في القصيدة:

«عدنا بالعزم، عدنا بالإرادة
وكما طائر الفينيق عدنا
من تحت الركام، من بين الحطام...
عاد أبطال الأرز في يوم النصر والعزّ.
نعم، البلد الأكثر استخداماً للشموع في العالم
يفوز على الدولة القوية ومفاعلها النووية
الوطن الذي يشتاق أبناؤه إلى ضوء اللمبة
قد ترونه بعد سنتين في بلاد السامبا».

بدا لبنان في القصيدة فخوراً («عدنا بالعزم، عدنا بالإرادة») على الرغم من موارده المحدودة («من تحت الركام، من بين الحطام») التي أثّرت على الحياة اليومية للشعب اللبناني («البلد الأكثر استخداماً للشموع في العالم»). والأهم من ذلك، برزت الشخصية العصيّة للبنان أمام إيران القوية («الدولة القوية»)، والتي اضطلعت بدور رئيسي في السياسة اللبنانية، وبالتحديد من خلال دعمها غير المشروط لحزب الله.
في حين اختتمت القصيدة بالأمل بأن يلعب لبنان في أرض السامبا، أي البرازيل التي استضافت كأس العالم في عام 2014، هذه الجملة أيضاً تردّد أسطورة تتعلّق بشخصية التاجر اللبناني «الشاطر» أو الحذق في أقطاب العالم كافة. فوعدت الأسطورة أنه بمجرد تأهل لبنان لكأس العالم، «سيلعب» لبنان على أرضه وهي الأرض البرازيلية بحسب القصيدة. في الواقع، يقيم في البرازيل أكبر وأقدم مجتمع من المهاجرين اللبنانيين. لذلك، جاء الدعم للمنتخب من الشعب اللبناني المقيم في لبنان والشتات على حدّ سواء.
في الواقع، لا تشير هذه التجربة إلى أن الطائفية ليست مهمة في لبنان، بل هي درس مهم للباحثين والنقاد والصحافيين ليسلطوا الضوء على مجالات مختلفة حيث يحظى الشعب اللبناني بفرصة لتجريد المتغير الطائفي من تأثيره ومعناه وتأطيره كمفارقة تاريخية.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* باحث

* هذا المقال ملخّص لمقال أطول للمؤلف، متوفر على الرابط التالي:
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19436149.2018.1485301

# ليكن السلام في مكانه

فادي أبي علام*

في شهر تموز من العام 2002 جاء احمد منصور بسلاحه الرشاش من منزله الجنوبي وقتل مجموعة من رفاقه في مكان عملهم في صندوق تعاضد المعلمين في محلة الاونيسكو- بيروت، وسمّيت جريمته حينها بـ «مجزرة الاونيسكو»، وتمّ توقيف الجاني ومحاكمته ونفذت بحقه عقوبة الاعدام. تلك الجريمة كانت بالسلاح المتفلّت، وما كانت الاولى يومها وبالطبع لم تكن الاخيرة.

واذا ما عدنا بالذاكرة لنستعرض جملة من الأحداث الأليمة وكيفيّة حصولها لاستبيان مخاطر ظاهرة السلاح المتفلّت والرصاص العشوائي، بغية التصدّي لها والحد منها تعزيزاً لأمننا الانساني، علّها تقودنا الى افضل الاساليب للمعالجة الناجعة لهذه الظاهرة.

في 2 تشرين الاول 2004 في محلة حيّ السلم في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، تباهى بمسدسه وكأنه لعبة، فأنطلقت رصاصة واخترقت رأسه[1]. في 27 ايلول 2004 في بلدة بتخنيه - بعبدا، أدى نزاع عائلي الى مصرع محامية وابنتها على يد شاب قتل قريبه وانتحر. هكذا تعود المخاطر على حامل السلاح نفسه اولاً، فاذا ما أساء التعامل مع السلاح قد يكون هو نفسه الضحية ثم اقرب المقربين في العائلة الواحدة، ومثالاً على ذلك أيضاً في 26 آب 2003 شاب يقتل والده في رعشين - كسروان لأسباب عائلية[2]. في 6 آب 2003 أب يقتل ابنته وزوجته في الحدت[3]. وفي ليل 24 ايار 2017 في جناتا الجنوبية اقدم محمود على قتل زوجته وابنته القاصر وانتحر[4]. وفي 5 حزيران 2018 في بلدة الدورة في عكار العتيقة تطوّر اشكال عائلي على خلفية نزاع على قطعة أرض الى قتل حسني السحمراني (24 عاماً) واصابة والده برصاص شقيقه، وفي 12 حزيران 2018 أقدم أحمد عياش أيضاً في عكار على اطلاق النار من سلاح حربي باتجاه زوجته (25 عاماً) وابنه الذي لم يبلغ السنوات الخمس بعد[5]. هكذا فإن توفر السلاح قد يدفع بالانسان الى البحث عن ضحية وقد يكون هو نفسه تلك الضحية كما ذكرنا او أي من افراد اسرته. وقد يساعد ذلك على ارتكاب الجريمة لأن لحظة الغضب هي لحظة جنون مؤقت قد تدفع بالانسان حينها للتفوّه بعبارات والقيام بأفعال قد يندم عليها لاحقاً بعدما يعود الى تعقلّه. وقد يكون معها الاعتذار والتعويض غير كافيين لاعادة نسج العلاقة، وبخاصة اذا ما كان الفعل قد ادى الى الاعاقة الدائمة او الموت فلا قدرة للانسان عندها الى اعادة الحياة اذا ما أزهقت.

في 28 تموز 2003 في تكريت - عكار، قضى فتى (8 أعوام) بانفجار قنبلة كان يلهو بها واصيبت اخته. كذلك في 7 نيسان 2017 أصيب الفتى خطاب طحيبش بطلق ناري في يده عن طريق الخطأ من مسدس لوالده كان يلهو به في حيّ الطيرة داخل مخيم عين الحلوة - صيدا[6]. في 3 آب 2018 حادث مأساوي آخر في بعلبك أودى بحياة الطفل بهاء حليحل (12 عاماً) بعد قيامه باللعب بمسدس والده. نعم الى هذا القدر من الاستخفاف يتعامل البعض من الناس مع السلاح وكأنه لعبة. السلاح ليس لعبة لا للصغار ولا للكبار على حدٍ سواء، انه ليس إلا اداة للعنف وللقتل وللموت وللجريمة، واذا ما كنا نريده للحماية فليكن السلاح في مكانه وعدا ذلك يشكل الخطر الاول على امننا الانساني.

في استخدام السلاح في نزاعاتنا الفردية حدِّث ولا حرج لمشاهد لا يقبلها انسان عاقل ولا مجتمع متحضّر. في 31 آب 2003 قتيلان وجريح في خلاف على تركيب جهاز تبريد، وفي 14 حزيران 2004 قتيلة و6 جرحى في خلاف على ريّ ارض، وفي 1 كانون الثاني 2004 في عجلتون - كسروان انزعجوا من اغلاق باب سيارة جارهم فقتلوا ولديه واصابوا خمسة جرحى قبل ان يفرّوا[7]، وفي 25 نيسان 2011 سقط أربعة جرحى لخلاف على بطاقة تشريج في بعلبك[8]. وفي 17 نيسان من العام المنصرم 2017 اقدم مارك يمين على اطلاق النار من مسدس حربي على خليل القطان وطلال حميد العوض في قبّ الياس على خلفية فنجان «نيسكافيه» مما ادى الى مقتلهما[9]. وماذا عن روي حاموش ابن المنصورية الذي انضم الى لائحة ضحايا السلاح المتفلت جراء حادث سير بسيط في 6 حزيران 2017. وفي بيصور تحوّلت الموسيقى من مصدر فرح الى مصدر حزن وسقط المفتش في الامن العام مكرم ملاعب الذي توفي اثر تعرضه لاطلاق نار في رجله[10]. وفي 7 حزيران من العام الجاري في بريتال فارقت الطفلة رؤى مظلوم (4 أعوام) الحياة بعد اصابتها برصاصة طائشة إثر اشكال مسلح وقع بين مجموعة من الشباب على أفضلية مرور وكانت قبل شهر تقريباً من تلك الحادثة الطفلة البعلبكية لميس نقوش (6 أعوام) قد لاقت المصير نفسه إثر إشكال فردي في المدينة، وفي 6 آب 2018 أطلق المدعو علاء ع. النار من سلاح حربي في عدلون - الزهراني على 3 من زملائه في احدى الشركات التي طرد منها واللائحة تطول[11]. نعم ما كان هنالك من وسيلة أخرى غير السلاح للتعامل مع هكذا نزاعات لدى أطرافها، طالما أن مهارات وتقنيات حل النزاعات سلمياً وحسن التعامل مع الغضب هي ليست من ثقافتهم والتي هي أصلاً ليست مدرجة في برامجنا التربوية.

أما الرصاص العشوائي وعن استخداماته وضحاياه، فتكاد لا تخلو مناسبة في العديد من المناطق اللبنانية الا واطلاق الرصاص يكون هو احدى طرق التعبير المفضلة عند بعض اللبنانيين فيها كاعلان نتائج الانتخابات مثلاً، حيث اعتذر

© رسم حسان يوسف

الرئيس نبيه بري في العام 2005 عن تقبل التهاني بفوزه رئيساً للمجلس النيابي لوقوع قتيلين وعشرة جرحى نتيجة للرصاص الطائش احتفاء بفوزه. وكتزامن مع عودة الحجاج حيث سقطت الشابة ريم شاكر (18 عاماً) إثر اصابتها برصاصة طائشة في رأسها وهي أمام منزلها في بلدة المحمرة قضاء المنية في 11 ايلول 2017[12]. وإعلان نتائج الامتحانات الرسمية هي واحدة أيضاً من تلك المناسبات التي يكثر فيها اللجوء الى هذه العادة المتخلّفة في التعبير، وبالطبع الضحايا تتساقط والتي كان آخرها في 22 حزيران 2018 اصابة طفلة (9 أعوام) في محلة العبدة بطلق ناري طائش، كما في 15 آب 2018 توفي المدعو علي ح.ا. (94 عاماً) من بلدة مشمش - عكار برصاصة طائشة أمام منزله[13]. والرصاصة عند انطلاقتها تحدث صوتاً قد يرعب الناس من حوله ويتسبّب بأحداث الهلع والبلبلة والخوف. وشهدنا في هذا السياق ليس فقط اطلاقاً للرصاص انما أيضاً رمياً للقنابل واطلاق قذائف «الآر بي جي» في بعض المناسبات. وماذا عن الخسائر المادية حيث كلفة الرصاصة تتراوح بين الألف وخمسماية الى ثلاثة آلاف ليرة لبنانية. كما ان مطلق النار ينتهك هيبة الدولة بانتهاكه الفاضح لقوانينها. ومطلق النار هذا غالباً ما بفعله يحاول اظهار بطولة مزيفة وهي ليست سوى اظهار لضعف ولعجز لديه عن التعبير الحضاري ولا يمكن له بغير تلك الوسيلة المتخلّفة التعبير عن مكنوناته، هذه الوسيلة التي تعود الى ما يقارب الثمانية آلاف عام قبل الميلاد حين كان صوت القرقعة هو الصوت الأسهل للتعبير عن مشاعر الفرح والحزن وليس الآداب والفنون. والرصاصة عندما تسقط قد تقتل انساناً أو حيواناً وقد تتسبّب له بعطل دائم، كما وقد تشعل سيارة او محطة للوقود أو منزلاً أو حرجاً أو قد تحطّم الواح الطاقة الشمسيّة او الخيم البلاستيكية او مستوعبات المياه وغير ذلك من الاضرار المادية.

وطالما اننا لا نعلم ما قد يكون حجم الضرر ونوعه انما من المؤكد حصوله والذي قد يصل الى القتل، واذا ما كان مطلق النار قابلاً بأن يكون قاتلاً محتملاً فهو بالتالي مجرماً مؤكداً مع وقف التنفيذ، وجب على المجتمع التعامل معه على هذا الاساس.

أما الضوابط القانونية وفقاً للقانون المعدّل رقم 71 من العام 2016 فقد اصبح قانوناً مناسباً للتعامل مع هكذا جرائم. فبموجبه اصبح مطلق النار من سلاح مرخص او غير مرخص مستحقاً بالحد الادنى لعقوبة السجن لمدى ستة أشهر على الأقل ولتغريمه بثماني مرات الحد الادنى للاجور ولمصادرة سلاحه ولحرمانه من الاستحصال على رخصة حيازة للسلاح مدى الحياة. وهذه العقوبات قد تتصاعد وفقاً لحجم الضرر اللاحق جرّاء فعله.

علماً أن سلوكية الناس تحددها ثقافة المجتمع وليس فقط القانون الرادع، الثقافة المرتكزة على معرفة عواقب الفعل الذي يقوم به الانسان وثقافة السلام وحلّ النزاعات بالوسائل السلمية بعيداً عن لغة العنف. فلا بد من العمل للتصدي لهذه الظاهرة من قبل جميع الجهات المعنية، من حكومية وغير حكومية، ومن واجب السلطة التشريعية اعادة النظر بقانون الاسلحة والذخائر وهو الصادر بموجب مرسوم اشتراعي في العام 1959، ومبررات اعادة النظر فيه هي كثيرة ولا سيما ان لبنان قد مر بعد اصدار ذلك القانون بحرب داخلية بين عامي 1975 و 1990 والتي ادخلت معها السلاح الى كل منزل تقريباً، وأن لبنان حالياً يحتل المرتبة 9 في قائمة أكثر الشعوب امتلاكاً للاسلحة من قبل المدنيين وفقاً لمنظمة مسح الاسلحة الصغيرة. وانبثاق آليات دولية عديدة لا بد من الاستفادة منها واخذها في الاعتبار لملاقاة التطور الحضاري في العالم، نذكر منها برنامج عمل الامم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الاسلحة، وبروتوكول الاسلحة النارية، والصك الدولي للتعقب.

ان القانون غايته التطوير والتنظيم قبل الردع والعقوبة، والسلطة التنفيذية يجب ان لا يقتصر دورها على تطبيق القانون من خلال المؤسسات الامنية ولا سيما قوى الامن الداخلي. انما ايضاً لسائر الوزارات ادوار أخرى، ومثلاً على ذلك وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة الاعلام وغيرها. ولسائر القوى المؤثرة في صناعة ثقافة المجتمع لها ادوارها الفاعلة ايضاً مثل الجمعيات والاحزاب والمؤسسات الدينية والاعلامية والمدارس والجامعات والبلديات والمخاتير والنقابات والقطاع الخاص.

المسؤولية هي مشتركة والكل معني بتطبيق القانون وبناء ثقافة المجتمع، فلنبقِ المنزل مكاناً آمناً للاسرة ولنخلهِ من السلاح اذا لم يكن اقتناؤه ضرورياً في سبيل الحماية. واذا كان ضرورياً فلنحفظه بعيداً عن النظر وليس بمتناول اي كان من افراد الاسرة، ولنتجنّب حمله لأنه قد يحرجنا في اوقات الغضب ويودي بنا الى حيث لا نتمنى. ولتجنّب استخدام السلاح تعبيراً عن مشاعر الحزن والفرح، هنالك وسائل

حضارية أخرى يمكن اللجوء اليها، ولنعلّم اطفالنا ان لا يقتربوا منه او يلمسوه اينما وجدوه لأنه يشكل خطراً عليهم، ولنتجنّب اللعب بالسلاح والتباهي به امام الناس ولا سيما الاطفال منهم، ولنمضِ بتعديل القانون المعني بهذه المسألة ونتعاون على حسن تطبيقه.

إن فوضى حيازة السلاح واستخدامه تعود بالويلات على المجتمعات البشرية في كل انحاء العالم ولبنان ليس في منأى عن هذه الظاهرة. أما الدول المتقدمة فنجحت في السيطرة عليها، فليكن بلدنا سبّاقاً إلى القيام بواجبه تجاهها ووضع حد لها بالسيطرة عليها وليس بالضرورة نزعها، وليكن هو القدوة لغيره بين دول المنطقة. إن المسألة ليست إما أن نجمع السلاح أو نتركه بهذه الفوضى ونتحمّل عواقبها الوخيمة، انما بتنظيمه ووضعه تحت السيطرة وذلك يمكن أن يتم تحت عنوان «ليكن السلاح في مكانه». لا شك في أن المهمة ليست سهلة إنما ايضاً ليست مستحيلة، ونجاحنا سيكون مؤكداً اذا ما آمنّا بأهمية هذه القضية الانسانية والاخلاقية والحقوقية، وأحسنّا فصلها عن السياسة ووضعها في إطار الأمن الانساني دون ما عداه.

* رئيس «حركة السلام الدائم»
ومستشار رئيس الحكومة للأمن الإنساني

**المراجع**

1 - صحيفة «البلد»، عدد 3 تشرين الاول 2004
2 - صحيفة «البيرق»، عدد 28/8/2003
3 - جريدة «النهار»، عدد 6 آب 2003
4 - «ليبانون ديبايت»، 29/12/2017
5 - «انفه للمعلومات»، 13/6/2018
6 - الوكالة الوطنية للاعلام، 18 نيسان 2017
7 - «البلد» 3 كانون الثاني 2004
8 - «المستقبل»، 26 نيسان 2011
9 - «ليبانون ديبايت»، 29/12/2017
10 - «ليبانون ديبايت»، 29/12/2017
11 - LBCI GROUP TV،6 آب 2018
12 - «المدن»، 10 ايلول 2017
13 - 14، LBCI GROUP TV آب 2018

# بقايا إنسان

## بريشة الفنان التشكيلي غسان اسماعيل

هي تلك الروح التي ذاقت من مرّ الحياة ما بقيَ منها سوى القليل.
الكل يرغب بالمزيد وهي تتجرّع من كأس الألم بصمتها الرهيب

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.
ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

لمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع «بناء السلام في لبنان»
مبنى البنك العربي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 160 119-70 أو 583 980 -01

UNDP Lebanon

للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#PeaceBuildinginLebanon
www.lb.undp.org/PBSupplement

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسّان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة
ترجمة إلى العربية: ليال مروة